الفصل الأول: مدخل الى المقاولاتية:

1-مفهوم المقاولاتية (ريادة الاعمال)

جاء مصطلح المقاولاتية من ضمن المفاهيم الخاصة بالعلوم الاقتصادية بالدرجة الاولى حيث ظهر هذا المفهوم لأول مرة في فرنسا من قبل الكاتب ريتشاد كنتيلون علم 1616-1734 وهو مصرفي إيرلندي، وهو اول من اعطى البعد الاقتصادي لهذا المفهوم حيث اشار الى اهمية المقاول في التنمية الاقتصادية[1]، و عبر عنه الكاتب على انه ذو الشخصية المستعدة لتأسيس مشروع جديد عن طريق الابتكار و تطوير طرق و اساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية.

يرى ألان فايول ان المقاولاتية حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكيد، اي تواجد الخطر في العمل، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغير وأخطار مشتركة والاخذ بالمبادرة والتدخل الفردي وترتبط هذه الحالات بما يلي:[2]

+ انشاء مؤسسة أو نشاط من طرف أفراد مستقلين او من طرف مؤسسات.

+استعادة نشاط أو مؤسسة تكون في وضعية جيدة او تواجه صعوبات من طرف افراد مستقلين او مؤسسات

+ القيام بتسيير بعض الوظائف او المسؤوليات داخل المؤسسات.

1-عيسى بوزغينة: قطاع الشباب واقع وافاق، مطبعة الرهان الرياضي الجزائري، ط1،2003، ص34.

2-Allain Fayolle, Le métier de créateur d'entrepise,Edition d'organisation, Paris, 2003, P 17-18

ويرى العديد من الباحثين أن مفهوم المقاولاتية مرتبط بالمغامرة وذلك لتعدد انشطتها حيث تشمل وتعطي العديد من الانشطة كالابتكار والابداع وهي أيضا نوع من السلوك، وأسلوب حياة، كما يمكن النظر اليها على انها عملية انشاء مؤسسات جديدة وصغيرة، وتظهر هذه الظاهرة من أجل الشروع في احداث تغيرات في عملية الانتاج.

وحسب بيتر وهيسرتش تعرف المقاولاتية على أنها نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم واعادة تنظيم الاليات الاقتصادية الاجتماعية من اجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل 1، اضافة الى هذا يمكن القول إن المقاولاتية او ريادة الاعمال هي مساتر يعمل على خلق منتوج مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل الاخطار المالية والنفسية والاجتماعية المصاحبة للعمل.

وتعرف أيضا على انها نوع من الاستثمار من أجل رفع رأس المال، وتوظيف اليد العاملة واستغلال الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البيئة المتغيرة.

تعتبر المقاولاتية بالنسبة لعلم الاجتماع ظاهرة متعددة الابعاد والاشكال، لأنها ارتبطت بكل تخصصات علم الاجتماع ولما لها من أهمية الدراسة داخل مجتمعاتنا حسب ظروف وأوضاع المجتمع الاقتصادية والتنموية.

وقد اعتمد المجتمع الامريكي على هذا المفهوم منذ بداية القرن19 حيث عرفها هاورد ستيفا نسن على انها طريقة جديدة يحدد الفرد او المؤسسة من خلالها فرصة العمل و استغلال الموارد التي تؤدي الى خلق و جمع الثروات من خلال انشاء مؤسسات صغيرة تعتمد على المبادرة الفردية و الابتكار و المخاطرة، و الابداع الشخصي2.

1-محمد على جودي: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر-بسكرة- 2015/2014 ص08

2-Brahim Allali, Ver une théorie de l'entreprenariat, cahie de recherche de L'ISCAE N°17, Maroc,P2

لذلك تعتبر المقاولاتية عنصر حيوي للنهوض باقتصاديات الدول خصوصا بعد الازمات.

وهي تعني ايضا الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان انجاز عمل، او مجموعة أعمال، وبناء على ذلك كانت توكل مهام تشيد المباني العمومية، وانجاز الطرقات، وضمان تزويد الجيش بالطعام الى المقاول اضافة الى مهام اخرى.

ثم بدأ مصطلح المقاولاتية يتسع ليصبح أكثر شمولا في القرن 18العني المؤسسة التي تباشر في اعمال معينة والمقاول هو ذلك الشخص النشيط الذي يتحدى الروتين ويقوم بإنجاز العديد من الاعمال.

كما يصرح اميل ميشال ارنونديز Emil-Michel Hernandez أن المقاولاتية مجال علمي في طور التشكل النظري، حيث انها تتجاوز البعد التسيير (علوم التسيير) باعتبارها انطلاقة لسيرورة مركبة من بعد اجتماعي واقتصادي وذلك في غياب نظرية متكاملة حول المقاولاتية كحقل علمي مستقل[1].

يؤكد فايول وفارستريت T.Verstraete/A.Fayolleان المقاولاتية تتطلب النمذجة لتفهمها ووضعها في شكلها العلمي واغلب التعريفات تتفق على انها نمط من السلوك يجمع بين المبادرة، التنظيم، وإعادة تنظيم اليات اقتصادية واجتماعية بهدف استغلال موارد مع تقبل المخاطرة او الفشل كما تعني أيضا سيرورة عملية انشاء وخلق شيء مختلف ذو قيمة بتخصيص الوقت والجهد للحصول على نتائج مرضية في شكل انتاج او قيمة مالية[2] .

1-Emile-Michel Hernandez, Revue Française de gestion n° 168-1469/2006 ; p339

2-Moriy siomy, développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneur : le cas de rendez-vous entrepreneurial de la francophonie, Thèse pour l'obtention de la philosophie doctorat (ph.d.) université Laval Québec, octobre, 2007, p94

وحسب ما جاء في مجلة Tendance Economique من احد المستشارين في مجال المقاولاتية ان اعمال الباحثة الاقتصادية المتخصصة في المقاولاتية Sarah Sarasvathy في سنوات التسعينات التي ساهمت في تغيير الأفكار المسبقة حول المقاول والمقاولاتية والتي اعتبر فيها المقاول دائما فاعل اقتصادي ذو الشخصية المتميزة وبهذا تنحصر المقاولاتية لدى بعض الافراد المميزين، وهذا عكس ما يمليه الواقع المقاولاتي، ويضيف هذا المستشار بان الباحثة عرفت المقاولاتية على انها تمرين فعلي اجتماعي وجماعي ينسجم مع أفكار بسيطة ومصادر مادية قليلة عند الانطلاق.

2- أبعاد المقاولاتية:

لدراسة الظاهرة المقاولاتية يحدد لنا T.Verstraete ابعاد تحليلية لفهم الفعل المقاولاتي فيخلص الى ان المقاولاتية ظاهرة تتركب من مستويين أساسيين في تحليلها حيث تعتمد على المقاول والمقاولة فلا يمكن الاستغناء عن مستوى على حساب الاخر فهما مرتبطان بعلاقة جدلية تؤلف لنا مجموعة من الابعاد تتمثل في:

البعد الأول: بعد معرفي يعتمد على رؤية المقاول وقدراته الفكرية والتعليمية دون النظر الى الجانب النفسي من ميول وتحفيز وتجارب سابقة فهذا البعد يعتمد على التمثلات والتصورات والرؤية المقاولاتية عند الفرد.

البعد الثاني: البعد العملي لا يعتمد هذا البعد على الفعل المقاولاتي لوحده بل يتضمن الإشكالات المتعلقة بموضوعات المقاول ومنظمته في الأوساط المختلفة.

البعد الثالث: البعد البنيوي الذي يرتبط بسياق الظهور والتشكل للمنشأة والذي يجب على المقاول التعامل معه لجعل البيئة متطابقة مع تصوراته.

البعد الرابع: الابداع والتطوير: تعتمد هذه العملية على خلق أفكار جديدة غير مسبوقة في مجال الاعمال وعرضها على السوق من خلال توظيف التكنولوجيا المتطورة التي تمنحه قيمة جديدة في مجال ابتكاره عن طريق تطور أفكار أو منتجات موجودة سابقا.

البعد الخامس: المخاطرة والمبادرة: يتميز العمل المقاولاتي بالمخاطرة في الخوض في مجاله من خلال ادخال منتج أو خدمة جديدة حيث يمكن استغلالها أو التخلي عنها، وهذا ما يكسب المقاول منطقة أو سوق جديدة، وبهذا نقول إن المقاولاتية هي تجسيد لمجموعة من الافكار التي راودت المبتكر الى تقديم أفكار جديدة في المجتمع والتي بدورها تؤدي الى خلق طريق جديد للمقاول يدفعه الى الابتكار والابداع[1].

3- **الدوافع المؤدية الى العمل المقاولاتي:** هناك مجموعة من العوامل التي تدفع بالفرد الى الخوض في مجال المقاولاتية والقائمة على فكرة أساسية مفادها المبادرة في تغير الحياة العملية، واتخاذ قرار انشاء مؤسسات خاصة تدفع بصاحبها الى تجديد النسيج الاقتصادي ورفع مستوى الانتاج وزيادة العائدات والتشجيع على الابتكار، كل هذا يكون بكسر الروتين المتعود عليه في المؤسسات العامة، ومن هذا يمكن شرح دوافع العمل المقاولاتي كالتالي[2]:

1-Thierry Verstraete, entrepreneurial : modelisation de phenomene.Revue de l'entrepreneurial, vol 1,n°1 2001

2-خالد الزواوي: البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2004، ص 29 .

أ/ الدافع البيئي: يتمثل في الانتقال من الحياة السلبية الى حياة عملية مثال على ذلك: التسريح من العمل–الهجرة– الطلاق .....الى اخره من ظواهر اجتماعية متعددة تدفع بالفرد الى الخوض في مجال المقاولاتية، كما هناك أيضا أوضاع اخرى تدفع الى هذا المجال تتمثل في الاوضاع الوسيطة والتأثيرات الايجابية، حيث تقود هذه المجموعة من الدوافع المحيطة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي للفرد بأنه يفكر في انشاء مؤسسات مصغرة للخروج من نموذج العمل المأجور الذي يسيطر على الاذهان، لفترة طويلة و اللجوء الى العمل الحر الذي يشجع على المبادرة الفردية.

ب/ دافع الرغبة والمبادرة: في هذه المرحلة يلعب الوسط العائلي والاسري دور مهم في تشجيع الفرد على روح المبادرة ورغبة الدخول في تجارب جديدة، في مجال المؤسسات والانتقالات الإيجابية والظروف الوسيطية والتي تشكلت على أساس نظام القيم الفردية، وهي تبنى على أساس تأثير العوامل الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد والعائلة كما تتشكل أيضا من التجارب السلبية مثل الإخفاقات في المغامرات المقاولاتية وهذا ما يعزز من ادراكات

والرغب في الخوض في المجال المقاولاتي، والمشاريع المصغرة وذلك من خلال سرد مجموعة من التجارب السابقة في هذا المجال والموجودة في الوسط العائلي، والتي تلعب دور محوري في تقوية الرغب لدى الشباب للدخول في عالم المقاولاتية[1].

1-سيف الدين أنين خالد، منيرة سلامي: دور مؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية، دراسة حالة مؤسسات التكوين المهني منطقة الجنوب الشرقي، (ورقلة-تقرة-حاسي مسعود)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2013، ص17.

ج/ دافع الادراك وامكانية الانجاز: يظهر للفرد هنا مدى دافعيته الى إدراك قدرته على انجاز وتحقيق فكرته ومصدر الدعم هنا يتمثل في مساهمات العائلة الاصدقاء في توفير الدعم المالي والنفسي، والنصائح الاستشارية من خلال نماذج المقاولين، الذين سبقوه في المجال المقاولاتي اضافة الى التكوين واكتساب الخبرات سوآءا من الجانب العلمي أو العملي[1].

ويشير philipe Bernoux الى ان الدوافع المؤيد الى الفعل المقاولاتي لا تعبر عن حقيقة انية لانها مرتبطة بتطور الفرد الذي يتغير عبر الزمن من خلال التجارب التي يمر بها وهي مرتبطة أيضا بالخبرة والمستوى والمكانة الاجتماعية التي ينمو فيها الفرد كما يرى Shapéro ان الدوافع والمتغيرات المحيطة بالفرد هي التي تؤدي به الى الخوض في المجال المقاولاتي حيث يأخذ بعين الاعتبار

عناصر تتفاعل فيما بينها مشكلة دوافع للفعل المقاولاتي وتتمثل في[2]:

أ/ الدوافع النفسية: تتمثل في اتجاهات الفرد وقناعاته انعكاسا الى القوى الداخلية تحفزه على خلق مؤسسات خاصة تتميز بالاستقلالية في العمل والإدارة.

ب/ الدوافع الاقتصادية: مثلها شابيرو في المعادلة التالية:

Faisabilité-Accessibilité des ressources

Les Six (M) de l'entreprise=Moyen + Men +Machines +Matériels +Market + Management

1-محمد هيكل: مهارات ادارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 37.

2-Shapéro Albert : The displaced uncomfortable entrpreneur ; Psychology today 1975 ; cite pare Hernandez l'entrepreneuriat approche théorique;p 95-96.

ج/ الدوافع الوضعية: يوضح شابيرو أن اغلب المقاولين قد تعرضوا لتغير في وضعيتهم الاجتماعية او الشخصية وحتى المهنية وهذا ما يقوي فيهم الرغبة في المجازفة والمخاطرة والاستقلالية في العمل وأيضا يؤكد ان التنقل او الهجرة لها دافع إيجابي او سلبي لدي المقاول الذي له الرغبة في المجازفة في مجال المقاولاتية.

د/ الدوافع الاجتماعية: وهي قدرة الفرد على تخيل نفسه في دور المقاول، ما يمكنه من خلق مؤسسة جديدة وهذا التخيل لا يأتي من العدم وانما يتنامى بشكل متواصل في شخصية الفرد وهذا ما يسمى بالثقافة أو الروح المقاولاتية والتي تتأثر بالمحيط الاسري أو مجموع الرفاق

هـ/ الدوافع الإيجابية والسلبية:

+ البطالة التي يجد الفرد نفسه فيها بإرادته او بدون ارادته كالتسريح من المؤسسة او الازمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

+عدم اشباع في العمل او غياب إمكانية الترقية.

+ رغبة الفرد في تقديم منتوج جديد واكتشاف سوق جديد لهذا المنتوج من اجل استثمار المال وتحقيق الذات واشباع الرغبة في ان يكون مقاولا.

-4- أهمية المقاولاتية في المجتمع: يهدف العمل المقاولاتي الى تحقيق أهداف وأدوار اقتصادية يمتد أثرها الى الحياة الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع، وذلك من خلال أهمية النشاط المقاولاتي وحسب طبيعته ووجهة النظر اليه وتتجلى هذه الاهمية في مجموعة من المستويات تتمثل في:

+المستوى الاقتصادي: يظهر ذلك في اعادة هيكلة وتجديد النسيج الاقتصادي، وانشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة جديدة اعتمادا على أفكار ابداعية بما يستجيب لمتطلبات السوق، وهذا للحفاظ على استمراريتها وخلق جو من المنافسة لكسر النمط الاحتكاري الذي كانت تتميز به المؤسسات العمومية سابقا، وهذا ما يؤدي الى المساهمة في النمو الاقتصادي

والاستجابة للتغيرات الاقتصادية التي لا تستطيع المؤسسات العامة الكبرى مجاراتها.

+المستوى الاجتماعي: تظهر أهمية العمل المقاولاتي من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد عن طريق خلق فرص العمل، والتقليل من البطالة، اضافة الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع، كما أن النشاط المقاولاتي يحد من هجرة السكان الداخلية والخارجية عن طريق انشاء مؤسسات صغيرة مستثمرة تقوم بتثبيت السكان في اماكن اقامتهم، كما تفتح المجال لترقية المرأة واعطائها فرصة للعمل، واظهار امكانيتها وأفكارها الابداعية، وفتح أفاق مهنية تتعدى البساطة التي كانت تعيشها المرأة سابقا.

+المستوى البيئي: تكمن أهمية البعد البيئي في النشاط المقاولاتي من خلال مفهوم التنمية المستدامة الذي يهتم بالحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية، عن طريق اختار المقاولين لمشاريع تتطلب الابداع والابتكار للحفاظ على المجال البيئي والتقليل من مشاكله المتنوعة[1].

5- <u>أستراتيجيات المقاولاتية</u>: للمقاولاتية عدة استراتيجيات منها:

1/الابداع: نعني به تطوير الافكار الابتكارية، التي تعكس وتستجيب للفرص في المنظمة، وهذا ما نعتبره الخطوة الاولى للابتكار، حيث يساهم في نجاح المؤسسة على المدى الطويل.

2/ الابتكار: اشار بعض الباحثين الى ان المؤسسة الابتكارية، هي تلك المؤسسة التي تبتكر خدمات ومتوجات جديدة ذات قيمة في المجتمع عن طريق التعاون بين العاملين في ظل الإطار الاجتماعي للمؤسسة.

3/ التميز: بمعنى ان يكون الفرد فريد من نوعه يتميز عن باقي افراد المجتمع وذلك من خلال تميزه عن غيره من المؤسسات المنافسة، في نفس قطاع الاعمال، سوآءا كان ذلك

1- محمد هيكل: مرجع سبق ذكره، ص 42.

بطبيعة المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، او طبيعة الموارد التي تمتلكها، وهذا ما يمكننا من تحقيق الاستمرارية وتقديم المنتجات الافضل.

4/ الاخذ بالمخاطرة: تعرف على انها ما يمكن أخذه بعين الاعتبار مع امكانية التعرض للخسارة وهذا ما يتطلب من صاحب المشروع دراسته وتوقعه مستقبلا.

5/ المبادأة: بمعنى مشاركة المقاول في مشاكل المستقبلية والحاجات والتغيرات ومدى تقديم منتجات جديدة للمجتمع[1].

6- خصائص المقاولاتية: للمقاولاتية ثلاث خصائص رئيسية تتمثل في:[1]

+الافراد: يلعب الافراد دروا محوريا في المقالة، فخصائص الفرد النفسية والاجتماعية وحتى الديمغرافية تعزز او تحد من قدراته في الابتكار والابداع.

+البيئة: طبيعة البيئة وتغيراتها وتعقيداتها قد تشكل فرصة جديدة او تهديدات محتملة لتوليد أعمال جديدة.

+ المؤسسة: تفرض المشروعات الجديدة على المقاولين تكوين مؤسسات جديدة مصغرة لها خصائص وانظمة، وهياكل تنظيمية واستراتيجيات تمكنها من اختراق الاسواق أو تكوينها وحماية وضعها التنافسي، وتملكها للموارد

التي تعمل على تحويلها الى منتجات ذات قيمة لزبائنها، وتتكون المؤسسة من الافراد الذين يمتلكون المهارات والمواهب والقيم والمعتقدات والايمان بان العمل سويا من الممكن أن يأتي بخلق أشياء جديدة ومنظمة.

1-عزت حجازي: الشباب العربي ومشكلاته، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1990 ص68-69.

2-المرجع نفسه:ص 72 .

7- الثقافة والروح المقاولاتية: تلعب ثقافة الفرد في المقاولاتية دور كبير من خلال تلك الروح التي يتمتع بها المقاول لتدعيم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على النهوض بتلك المشاريع.

وتعرف الثقافة المقاولاتية على انها مجموعة متداخلة من الافكار والقيم والمعارف والخبرات وغيرها من العوامل الاخرى التي تصنع المقاول وهي عبارة عن مسار الانشاء، وتفاعل العناصر المكونة للمدخلات والمخرجات التي تتمثل في السلوكيات والمنتجات والخدمات، وهي ايضا مجموعة من القيم الخاصة بالمقاول، منها الاستقلالية والابداع وروح المسؤولية والاخذ بالمخاطرة.

كما تعرف على انها مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد او مجموعة افراد حاولت استغلالها، وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الاموال من خلال ايجاد أفكار مبتكرة وتعرف على أنها الابداع في مجمل القطاعات الموجودة في ظل وجود هيكل تسييري تنظيمي، كما تتضمن ردود أفعال المقاولين.

ويلخص جاس وجسبورين مفهوم الثقافة المقاولاتية في مراحل تتمثل في:[1]

أ/المسبقات: وهي مجموعة من العوامل الشخصية والمحيطة التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد، حيث لاحظ الباحثان أن الطلبة الذين لهم أباء يعملون في مجال المقاولاتية هم الاكثر انجذاب لهذا المجال مقارنة مع المتكونين العادين.

ب/ الاستعدادات: نعني بها مجموعة من الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول، وهي المحفزات والمواقف، والفائدة المرجوة والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول الى سلوك.

1-بلال خلف السكارنة: الريادة وادارة منظمات الاعمال، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الاردن، 2010 ص30.

ج/ تجسيد الامكانيات والقدرات المقاولاتية في المشروع: ويكون هذا تحت تأثير الدوافع المحركة، والتي تشمل العوامل الايجابية وعوامل عدم الاستمرارية في ادارة المشروع المقاولاتي.

–روح المقاولاتية: ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولاتية نظرا لأهميتها الكبيرة في تدعيم وتشجيع المقاولاتية، ولان المصطلح مازال محل البحث ولم يتم الوصول الى اتفاق حول ايجاد تعريف موحد لروح المقاولاتية.

فحسب ليجر وجارنيو يرى انه لا يجب الخلط بين روح المقاولاتية وروح المؤسسة فلكل منهما مفهومه الخاص فروح المؤسسة تتمثل في مجموعة المواقف الايجابية اتجاه المؤسسة والمقاول، أما عن روح المقاولاتية فهي تنتقد التصور الذي يعتبرها عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من أجل تحويلها الى مؤسسات.

ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الاولى بأخذ المبادرة والعمل، أو الانتقال للتطبيق، فالأفراد الذين يتمتعون بها يمتلكون العزيمة على تجريب أشياء جديدة، وهي أيضا عبارة ذات دلالات متعددة في مفهومها لأنشاء المؤسسات الفردية لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل امكانية التغير لكسر حاجز الخوف من التغير اكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.[1]

8– مقاربات واتجاهات الفكر المقاولاتي:

1.8–مقاربات الفكر المقاولاتي: هناك مجموعة من المقاربات نذكر منها:[2]

أ/ المقاربة الوصفية: سعت هذه المقاربة الى فهم دور المقاول، في الاقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الاقتصادية في تحليلها، وجاء استعمال هذه المقاربة لتحليل مفهوم المقاول

1-ماجدة العطية: ادارة المشروعات الصغيرة، القاهرة مجموعة النيل العربية، 2003 ص 25

2-Khaled Bouabdallh, et Abdallah Zouache, Entrepeneuriat et d’evloppemant économique, les cahiers du CREAD, Alger, n37 2005 ; p27.

في السبعينيات من القرن20، نظرا لكون التحليل فيها يستند و بشكل كلي على العلوم الاقتصادية، حيث تم تعريف المقاول و ربطه بوظائف اقتصادية و اجتماعية، و بوصفه لخصائصه و مميزاته.

ب/ المقاربة السلوكية: تسعى هذه المقاربة الى تفسير نشاطات المقاولين وفق سلوكياتهم وظروفهم الخاصة.

ج/ المقاربة المرحلية: تعرف على انها مجموعة من المراحل المتعاقبة والتي تبدأ من امتلاك

القرار والدخول في مجال المقاولة، وتسبق هذه المرحلة مرحلة التوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه ارادة فردية أو استعداد فكري يتحول الى انشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة.

2.8-اتجاهات الفكر المقاولاتي:

أ/الاتجاه الاقتصادي: تضمن هذا الاتجاه عدة محاولات لتعريف المقاولاتية، عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، منذ 1616 من قبل الاقتصادي مونتش ريستون وعلى الرغم من أن استعمال هذا المصطلح ظهر من قبل الا أن الفضل في ادخاله الى النظرية الاقتصادية يعود الى كل من كانتليون في 1755 وصاي في 1803 اللذان يعتبران من الاقتصادين الاوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل.

رغم الدراسات المختلفة التي كانت حول مفهوم المقاولاتية، الا أن المقاول لم يصبح عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي الا مع ظهور الابحاث التي قام بها أب المقاولاتية شوبيتر في 1935، حيث كان أول باحث تفطن لأهمية عامل التغير وذلك عن طريق الاستعمال المختلف للموارد والامكانيات المتاحة للمؤسسة، وضرورة العمل على اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة، وادخال تنظيمات جديدة.

ويتمتع الاتجاه الاقتصادي بأهمية كبيرة، حيث ساهم في اعطاء أسس تاريخية لمجال المقاولاتية، غير أن هذا الاتجاه الذي استمر الى غاية السبعينيات لم يساهم بشكل كبير في تحسين فهمه للظاهرة محل الدراسة، نظرا لاتساع وتشعب هذا المجال وارتباطه بعلوم اخرى من العلوم الاجتماعية، التي أخذت الجانب الاجتماعي في دراسة النشاط المقاولاتي كظاهرة من حيث تأثيره على الفرد والمجتمع.[1]

ب/ اتجاه سير النشاط: اهتم هذا الاتجاه بدراسة دور المقاول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل، وركز على أهمية التغير الذي يستطيع المقاول من خلاله استغلال الموارد المتاحة له وبطريقة صحيحة وجديدة مبتكرة من أجل تحسين المردود الانتاجي واعطائه قيمة اعلى. يعتبر غارتنر من رواد هذا الاتجاه حيث اقترح على الباحثين في هذا المجال الاهتمام بدراسة سير عملية النشاط أولا من انشاء مؤسسة جديدة ثم سير النشاط فيها، وركز في دراسته على الابعاد الاساسية لقيام اي نشاط مقاولاتي تتمثل هذه الابعاد في:[1]

– المحيط الذي يجب ان يكون مناسب لإنشاء مؤسسة ما.

–الفر الذي يجب أن يتحلى بصفات المقاول للخوض في هذا المجال وخصوصا أن يكون على دراية بشروط سير النشاط المقاولاتي.

–سير العملية أي متابعة عملية السير منذ انشاء المؤسسة الى غاية اخراج المتوج النهائي.

–المؤسسة وهي أهم ركيزة في العمل المقاولاتي، وتعتبر المقاولاتية مجموعة من النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة تعتمد على نشاطات تتمثل في:

البحث عن الفرصة المناسبة/جمع المواد/تصميم المنتج/ تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع.

1-Azzedine Tounés,L’intention entrepreneuriale ;Thèse doctorat, Faculté de droit des SC économiques et de gestion , Université de Rouen , France,2003 , P33/P71.

ج/ اتجاه خصائص الافراد: يركز هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته وذلك بدراسة خصائصه الشخصية والنفسية، باعتباره وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي.وفي هذا المجال ظهرت مجموعة من الدراسات التي اهتمت بالمقاول وذلك من خلال الخصائص التالية:

*الخصائص النفسية: هي مجموعة من الصفات التي يمكن ان يتميز بها المقاول وتتمثل في الخصائص النفسية والديمغرافية وكذا سلوكيات المقاول ومقارنتها مع بقية الاعوان الاقتصادية وهي التي تخلق عنده الحاجة الى الانجاز والتميز، والتفوق وكذا تحقيق الاهداف.

وقد قام شلوندن في بداية الستينات بدراسة سلوكيات مجموعة من المقاولين، وتضح من خلال دراسته أن الخاصية الرئيسية التي يتميز بها المقاول تتمثل في الحاجة للنجاز والتي تدفعه دما الى البحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي وتحمل المسؤولية والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لكل العقبات وبذألك تحمله للمخاطر الموجودة في المشروع[1].

*الخصائص الشخصية: تتمثل هذه الخصائص في الوسط العائلي الذي ينتمي اليه المقاول، وكذا المستوى التعليمي والخبرة المهنية المكتسبة اضافة الى السن.

9-سوسيولوجية المقاولاتية : مع ظهور الرأسمالية اهتم علماء الاقتصاد بدراسته الفعل المقاولاتي من الناحية الاقتصادية وما تتضمنه من مفاهيم أساسية تخدم الرأسمالي (المقاول، المؤسسة الاقتصادية، والعمل ضمن هذا الجو) أما بالنسبة للمقاولاتية وعلم الاجتماع فقد أولى علماء علم اجتماع العمل وعلم اجتماع التنظيم والمؤسسة أهمية لظاهرة المقاولاتية على انها ارث نظري، من خلال دراسة كارل ماركس ودوركايم للمؤسسة الاقتصادية.

1-Chantal Morley ; Gestion d'un projet système d'information principes, technique, mise en œuvre et outils ; Paris : Dunod,1996 ; P254

9-1 الطرح الماركسي للبعد الاستغلالي والمؤسسة الاقتصادية: تناول ماركس في كتابه رأس المال 1818-1883 مفهوم المقاول والراس مالي عند الاقتصادين وهذا ما مهد لظهور مفهوم المقاولاتية في الحقل الاقتصادي من خلال اهتمامه بواقع النظام الاقتصادي

الرأسمالي، وتطوره في المجتمع وهذا ما مهد للدراسة السوسيولوجية للمقاولاتية في المجتمع دراسة اجتماعية، تاريخية، واقتصادية.ويهدف ماركس من خلال هذه الدراسة الى اقتراح قوانين عام تفسر التطور التاريخي للنظام الاقتصادي والرأسمالي، كذلك قام بتحليل تحولات هذا النظام عبر الزمن ويؤكد ماركس انه لا فرق بين المقاول وصاحب راس المال لان الطبقة الرأسمالية يمكن اسقاطها على فئة المقاولين باعتبارها تنتمي للعائلة المالكة للراس المال الاقتصادي، وبالتالي تنتمي للطبقة البرجوازية التي تسعى لاستثمار راسماها في عمليات انتاج عن طريق خلق مؤسسات خاصة بها والتي تنتقل فيها الأرباح بالضرورة الى أولادها من أجل الحفاظ على المكانة الاجتماعية.

قام ماركس بدراسة التشكلات الاجتماعية والاقتصادية من أجل معرفة تحول أنماط الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن وتفسير التناقض الموجود بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المجسدة في علاقة الصراع بين الطبقة المالكة لراس المال والتي تتمتع بالملكية لوسائل الإنتاج ومن جهة أخرى الطبقة البروليتارية العاملة[1] يوضح الطرح الماركسي الطبيعة الاستغلالية للمؤسسة الاقتصادية والعلاقة الاجتماعية للإنتاج والصراع القائم بينهما والذي يؤدي بالضرورة الى التغير الاجتماعي.

-1 Y. Ferfer et M. Benguerna : Mondialisation et modernisation des entreprises, enjeux et Trajectoires ; Ed, El Kasba-Cread-Alger,2001, p6

9-2 الطرح الدوركايمي للمؤسسة الاقتصادية كظاهرة اجتماعية: قام دوركايم من خلال نظرية التغير الاجتماعي بدراسة المجتمع الصناعي الرأسمالي حيث اهتم بالمميزات الاجتماعية والتنظيمية للمجتمعات التي مارست هذا النظام، ويرى ان طبيعة الحياة الاقتصادية هي التي تفرض ظهور

الفردانية كظاهرة تخص المجتمعات الصناعية، كما يؤكد على ان الممارسات والظواهر الاقتصادية هي في الأصل ممارسات وظواهر اجتماعية تتضمنها مجموعة من الاحكام والقوانين والقيم الأخلاقية التي تشكل المرجعية المؤسساتية للمجتمع، كما انه تحدد نوع العلاقات الاجتماعية ونمط السلوك داخل المجتمع، وذلك بغيت التعايش مع الظروف المتجددة باستمرار، وبهذا يصبح الفعل المقاولاتي المجسد في انشاء المؤسسات الاقتصادية فعلا اجتماعيا، حيث ان العوامل التنظيمية هي التي تحدد تطور اقتصاد المجتمع من خلال افراز تغيرات تؤدي الى الانتقال النوعي الذي يؤثر على القيم والممارسات للفاعلين الاقتصاديين عن طريق الإرادة الفردية والدوافع الذاتية التي تصنع الفرد المقاول [1]

9-3 الطرح الفيبري للمؤسسة كنسق بيروقراطي: لا يخلو المنظور السوسيولوجي للمقاولاتية من الطرح فيبري الذي وضح فيه صفة المقاول على انه ذلك الشخص الذي يدير مشروعه الخاص ويتمتع فيه بالحرية والعقلانية وروح المسؤولية والخاطرة امام نفسه.

ويعتبر ماكس فيبر او منظر قدم صورة عن التصور السوسيولوجي للمنظمات حيث يعتبر المؤسسة تنظيم بيروقراطي يعتمد على مجموعة من المبادئ ذات الطبيعة العقلانية التي تعتمد على تقسيم العمل والتسلسل الوظيفي والإداري، وأكد على العلاقة التي تربط الرأسمالية بالبيروقراطية والمتمثلة في الإدارة المتخصصة المعتمدة على العقلانية، وأكد على العلاقات الاجتماعية داخل التنظيم والتي تسير وفق نظام تحكمه قواعد ومعايير تفرض على أعضائه.

2-Emile Durkheim: De la Division du travail social (1893), Ed.PUF,Paris 1996,P27-28

ان ظهور المؤسسات الرأسمالية المرتبط بوجود المقاولين في المجال الاقتصادي يعتمد على التنظيم العقلاني للعمل الحر من خلال المذهب الديني الذي يحث على العمل وعدم التبذير لان مبادرة الشخص في ان يكون مقاول تبحث عن تفسير في منظومة القيم الخاصة بالشخص أكثر من دائرة المنطق الاقتصادي، من خلا الفكر الرأسمالي الذي يؤكد فيه فيبر على مفهوم السلطة والبيروقراطية كوسيلة للضبط الاجتماعي بين الافراد وتنظيم عمليات الإنتاج.

ان انتشار الرأسمالية والاعمال الحرة لا يتعلق بمصدر الرأسمال ولكن بتطوير الرأسمالي في حد ذاته وهنا يميز بين المقاول والرأسمالي.

4-9 طرح بارسونز للمؤسسة المقاولاتية كمظهر للنسق الاجتماعي: يعتبر تالكوت بارسنوز من أهم رواد علم الاجتماع الذين اهتموا بالنظرية البنائية الوظيفية حيث ساهم من خلال دراساته بإبراز أهمية التنظيم كنسق اجتماعي مفتوح يجمع بين العديد من الانساق المتفاعلة من أجل تحقيق هدف معين، من خلال تبادل الانساق الفرعية والنسق الأكبر، ركز في طرحه لمفهوم التنظيم على البعد الثقافي، الملائم للموقف التنظيمي مع متطلبات البيئة وظروفها، للحفاظ على الاستقرار والتوازن وديمومة المنظمة، وبهذا يعتبر بارسنوز التنظيم بمثابة الية تنفيذ المتطلبات الوظيفية التي يسعى المجتمع الى تحقيقها مستعينا بالنسق الثقافي كوسيلة للضبط الاجتماعي، وخضوع الافراد للشرعية التنظيمية[1].يعتبر الفعل المقاولاتي مظهر من مظاهر النشاط الاقتصادي عبر عنه تالكوت بارسنوز انه نسق تنظيمي تحكمه قواعد سلوكية ومعايير يتكون من عناصر بنائية تتمثل في: الفعل(المقاولاتي)، التفاعل(هو مراحل الإنجاز من الفكرة الى التجسيد)، الفاعل (المقاول وصفاته).[1]

1-عبد الرحمان عبد الله محمد: علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر 1987 ص 28

تناول بارسنوز من خلال دراسته للنسق على انه مجموعة من الفاعلين أي الافراد (المقاولين) الذين يتفاعلون مع بعضهم من خلال تكوين شبكة من العلاقات التفاعلية بين مختلف المقاولين من اجل تبادل الأفعال، وتتطور هذه العلاقة في إطار مجموعة من القواعد والمعايير والقيم المجتمعية الموجودة في ثقافة المجتمع والتي تساعد على بنائه من خلال المشاريع التي يمكن للفاعلين القيام بها من خلال المشروع المقاولاتي المراد إنجازه بعد التفكير والتخطيط في خطة إنجازه عن طريق مجموعة من المؤسسات المصغرة.1

10- الاهتمامات السوسيولوجية الحديثة بالمقاولاتية: لم تحضي المقاولاتية بالاهتمام من قبل علماء اجتماع العمل والتنظيم لإعطائها مكانة الموضوع العلمي الا في سنوات القرن

الماضي نتيجة الازمات والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي سادت العالم، حيث بدأ الاهتمام بهذا المجال في سنوات 60-70 الستينيات والسبعينيات من قبل علما علم اجتماع العمل والتنظيم من خلال دراسة الأفكار الماركسية للمؤسسة التي يتم فيها انتاج العلاقات الاجتماعية والإنسانية المهنية وخوصا الرأسمالية لأنها المرآة العاكسة لما هو واقع في وسائد في المجتمع من صراع طبقي وضغوطات اجتماعية، ومع الازمات والتغيرات التي حدثت في العالم والتي قلبت الموازين خصوصا في فترة الثمانينات بعد ازمة البترول وارتفاع معدل البطالة في دول العالم، إضافة الى انفتاح الدول على البيئة الخارجية لا ستعاب مختلف التغيرات لتحقيق التوازن الاجتماعي، وهذا ما اجبر علماء علم الاجتماع الحديث الى التفكير في خلق نظرية سوسيولوجية حول المؤسسة من اجل تحديد مفهوم المؤسسة ووضع الفروقات بين المصنع الضخم أو الشركات الكبرى والمؤسسات الخاصة المصغرة والمتوسطة والتي أصبحت تعرف بالمؤسسات المقاولاتية المبتكرة.

1-عبد الرحمان عبد الله محمد: المرجع نفسه ص 29.

وفي فترة التسعينيات تطور هذا المفهوم حسب فيليون Fillionالذي اعتبر المقاولاتية تخصص مستقل عن علم اجتماع المؤسسة واعتبرها فايول انتقال وضعي من النموذج الى التخصص الذي يسعى علماء الاجتماع فيه الى توحيد المفاهيم والمجهودات لاعتماد المقاولاتية كعلم مستقل يهتم بدراسة النسيج المقاولاتي بمقارباته ونظرياته بعيدا عن تلك النظريات الكلاسيكية الخاصة بعلوم الاقتصاد، هنا يمكن القول ان المقاولاتية في السنوات الأخيرة أصبحت تحظى بالاهتمام السوسيولوجي بعيدا عن المقاربات الخاصة بعلوم الاقتصاد والتسيير حيث اصبح العديد من المفكرين في علم الاجتماع الحديث منهم سانسوليوsain Saulieu وسغرستان segristi وبارنوBernou وغيرهم لهم كتابات في المجال المقاولاتي، حيث تهتم علم اجتماع المقاولة بشكل عام على دراسة ظاهرة المؤسسة بالشكل الجديد المتمثل في المؤسسة المصغرة او المتوسطة لأنها تشكل سيرورة سوسيو اقتصادية بالنسبة لصاحب المؤسسة الذي يهدف الى تحقيق أهدافه المسطرة من خلال خلق مشروع مقاولاتي مندمج في شبكات مؤسساتية لا تخلو من نسيج العلاقات لأنه من المهم دراسة المقاول وشخصيه كفرد او فاعل مندمج في إطار انساق المجتمع الفرعية التي تعمل على تحفيز المبادرة لخلق المشاريع والوقوف عند الخصائص النفسية والاجتماعية المتعلقة بالأسباب والدوافع لإنتاج هذه الأنماط السلوكية1.

1-عبد الرحمان عبد الله محمد: المرجع نفسه ص 29.

الفصل الثاني:

ثانيا:/ مدخل عام الى المقاول

1/ تعريف المقاول: حسب كانتيلون المقاول هو ذلك الشخص المخاطر أو المبادر الذي يقود كل المبادلات في السوق مشتريا من المنتجين وبائعا للمستهلكين، فهو يشتري بسعر محدد ويبيع بسعر غير مؤكد في المستقبل، وهذا ما يعكس روح المغامرة التي يتميز بها المقاول.1

ويعرفه شوبيتر على انه شخص مختلف عن الاخرين فريد بنوعه، وهو الذي يحدث ويبتكر ويجدد ويعمل على تحديث عناصر الانتاج، ويدفع من مستويات الانشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية.2

فالمقاول هو الذي يبحث عن أحسن طريقة انتاج مع الملائمة لأي وقت، اضافة الى صفة المخاطرة، كما يتميز بدرجة عالية من الابداع أو القيمة المضافة عن طريق المنظمة وبدفع من الفرد الذي يدخل في حركية التغير على المستوى الشخصي، ونقول عن الوضع انه مقاولاتي مادام هناك حركية في التغير المتلازمة بين الفرد ووسائل خلق القيمة، فالمقاول شخص تحفزه ارادة وحلم تأسيس مملكة خاصة به.

وعرفه كل من دونالد ودون هافري بأنه الشخص الذي يستطع تميز الفرص واغتنامها على خلاف الاخرين ويعود ذلك الى امتلاكه لمجموعة من الخصائص تتمثل في:

-الحاجة للإنجاز

-الرقابة على الاعمال

-القدرة على المخاطرة وتجنبها من الناحية المادية او العائلية او السيكولوجية.

1-Guy Minguet :Entreprises émergentes et entrepreneur,quelle sociologie de l'entrepreneuriat, édition el casbah-Cread-Alger, 2001 p 64-65

2-بلال خلف السكارنة: مرجع سابق ص20-23

يشير ماسلو الى أن أفضل طريقة للأخذ بيد مجتمع غير متقدم ليس بوفرة 100اقتصادي أو 100 مهندس وانما بتوفير 100 مبادر أو صاحب فكرة وهذا ما يؤكد ان المبادرة تمثل أهم محرك للنمو الاقتصادي حيث يلعب المقاول دورا مهما في التطور الاقتصادي للمجتمع من خلال مختلف المشاريع الابتكارية التي تدخل التطور الى السوق بمنتجات وخدمات متميزة[1].

2/المواصفات العقلية للمقاول وخصائصه:

2-1/ **الصفات العقلية للمقاول:** هي مجموع الصفات التي يجب ان يتصف بها المقاول مع جملة من الضغوطات التي تؤثر علية ومدى استغلاله للموارد المتاحة له والقدرة على التغير لإدارة مؤسسته بنجاح وهي مجموعة من المهارات والسلوكيات وتتمثل في:[2]

+ الطاقة والحركية: هي عقلية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، لان عملية انشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر، اضافة الى تهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الاعمال وذلك بالاعتماد على الدوافع الداخلية وهي التي تعطي للمقاول القدرة على تحديد الفرص بدقة واقتناصها للانطلاق، اضافة الى الحركية التي تولد الطاقة والتصرف بسرعة والاستعداد لتغير الخطة المتبعة في اي لحظة في ظل بيئة تتميز بسرعة التغير.

+الالتزام: يعد عاملا مهما من ضمن عوامل النجاح في أي مجال وخصوصا لدى المقاول الذي يواجه وباستمرار ضغط المخاطر ويحتم عليه قبوله إذا ما اراد الخوض في هذا المجال ويساعد الالتزام على تجاوز العوائق والموانع التي تحول دون تحقيق أهدافه المخطط لها سابقا

1-فؤاد نجيب الشيخ، يحي ملهم، وجدان محمد العكاليك: صاحب الاعمال الرياديات في الاردن، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد05، العدد04، 2009،ص480.

2-عبد الحليم عمار غربي: العولمة الاقتصادية رؤى استشرافيه في مطلع القرن الواحد والعشرون، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة،2013، ص 30

ويقف هذا العامل الى جانب الشخصية القوية التي يتميز بها المقاول للمواصلة وعدم التراجع باتخاذه لعدد قليل من القرارات وهذا ما يؤدي الى تركيز الجهد في تنفيذها على المدى القصير.

+ القدرة على حل مختلف المشاكل بقياس المخاطر: ينبغي على المقاول ان يكون على قدر المخاطر التي ستوجهه في سير نشاطه المقاولاتي من بداية انشاء المؤسسة سواء كانت على المدى المتوسط أو الطويل، فلا يجب أن يعتمد على الخطأ الذي نادرا ما يتكرر، فالنجاح يأتي من جهود طويلة وتقييم مستمر واستعداد لحل المشاكل والعقبات التي ستواجه مشروع العمل.

+ الابداع والابتكار: من أجل أن تستمر المؤسسة يجب أن تتطور من حيث هياكلها التي تحتاج الى اعادة الهيكلة في كل وقت مناسب وذلك مواكبة للتطورات الواقعة في الاقتصاد والسوق العالمي، وهذا ما يتطلب القدرة على التحليل والاستعداد والاستماع، وتوفير الامكانات اللازمة لذلك والاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفتاح تطور المؤسسة.

+ المرونة والثقة بالنفس: ينبغي على المقال أن يتصف بقابلية التفكير والمرونة في التعامل ومن ثم التصحيح والاستفادة من التجربة عن طريق الثقة بالنفس، ورفع مستوى الوعي والادراك والايمان بقدراته الذهنية والشخصية في امكانية القيام وتنفيذ الفكرة أو المشروع مهما كانت الظروف والصعوبات ولهذا يمكن اعتبار الفشل جزء من النجاح، بالنسبة للمقاول النجاح والفشل مصدر لاستغلال فرص جديد.

-2-2- **خصائص المقاول:** لتحديد خصائص ومميزات المقاول التي يجد فيها الباحث صعوبة، حيث أنه وفي هذه الحالة لا يجد نفسه أمام نوع محدد من الناس أو طبقة اجتماعية محددة ينحدر منها المقاول، فمنها من كانوا أغنياء واخرون فقراء، ومنهم من ورث هذا النشاط، ومنهم من توجه اليه حب فيه وللدخول في المغامرة، ومنهم من حرفين وأصبحوا مقاولين من خلال تبنيهم لمشروع مقاولاتي معين، وكلهم يتشاركون في خصائص معينة تتمثل في:

أ/ الخصائص الشخصية: تم الاشارة اليها من خلال التعريف بالمقاول وذكر صفاته العقلية، وأهم ميزة في المقاول هو الميل نحو المخاطرة، فالأفراد الذين لديهم الجرأة لإنشاء مؤسسات أو البداء في مشروع جديد، فهو يحمل نوعا من المخاطرة وهي متنوعة سواء عند بدأ المشروع أو أثناء الممارسة الفعلية له لذا نجد أن المقاول يتميز برغبة في النجاح، والاندفاع للعمل والالتزام والتضحية.1

ب/ الخصائص الاجتماعية: تتمثل الخصائص الاجتماعية في:

-توفر بيئة أسرية تشجعهم على الاستثمار.

-القدرة الكبيرة على التوفيق بين الحياة الخاصة والمسؤولية اتجاه المقاولة.

-المرونة في التعامل مع العنصر البشري وذلك بتكوين فرق عمل، من خلال التشجيع على العمل الجماعي والقدرة على كسب قبول الاخرين من خلال الديبلوماسية والاستراتيجية التي تمكن من الحفاظ على وحدة العمل، وتجنب الاختلاف والتباين بين عناصرها.2

كما يجب أن تتوفر أيضا في المقاول صفة المنسق بين الموردين والزبائن، والمجتمع المحيط به أي لابد من اتقان اساليب الاتصال مع الاطراف المتعامل معها، من أجل نجاح المشروع.

1-عبد الحميد أبو ناعم: ادارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 33-34.

2-فريد راغب النجار: ادارة المشروعات والاعمال الصغيرة الحجم، مؤسسة الجامعة الاسكندرية للنشر والتوزيع، مصر ص 27.

ج/ الخصائص السلوكية: تتمثل في مجموعة من المهارات التي يتميز بها الفرد المقاول والتي تظهر من خلال سلوكه اليومي، ويوظف المقاول هذه الخصائص لتطوير وتحسين أدائه بشكل متميز، وتتمثل هذه المهارات في:

+ المهارات التفاعلية: تظهر من خلال العمل على بناء وتكوين علاقات انسانية بين العاملين والادارة العليا والمشرفين على الانشطة المختلفة، داخل المؤسسة اضافة الى تحقيق العدالة وتوزيع المهام وتقسيم الانشطة وتوفير قنوات اتصال متفاعلة، قائمة على روح التعاون لضمان سير العمل المقاولاتي بطريقة أفضل، وتحسين الإنتاج وتطوير المؤسسة.[1]

+ المهارات التكاملية: يسعى من خلالها المقاول الى تنمية مهاراته بين العاملين، ليصبح مشروع العمل خلية متكاملة تتضمن فعالية وتنسيق بين الوحدات والاقسام.

د/ الخصائص الذهنية: تظهر هذه الخاصية من خلال سرعة الفهم والاستيعاب عند المقاول، لأنه هو من يضع الخطط التنافسية، اضافة الى أنه هو المبدع والمبتكر اي منيع الافكار الجديدة التي تتطلب قدرة كافية من البداهة والتفكير، لأداء كل نشاطاته، اضافة الى القدرة العقلية التي تساعده على الربط بين الانشطة والوظائف الموجودة في المؤسسة.

و/ الخصائص التنظيمية: تتمثل في مجموعة القدرات التي يمتلكها المقاول وهي التي تساعده في اتخاذ القرارات والتحكم في الوقت والادارة، وممارسة الانشطة المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والرقابة والتحفيز وكلها ضرورية لنجاح مشروعه المقاولاتي.

1-عادل محمد زايد: ادارة الموارد البشرية ورؤية استراتيجية كتب عربية للنشر والتوزيع الالكتروني، كلية التجارة، جامعة القاهرة 2003، ص 100.

3-أنواع المقاولين: للمقاولين أربعة أنواع تتمثل في:

3-1-المقاول المبتكر : يتميز هذا النوع من المقاولين بحاجة قوية للإنجاز الفردي، لأنه لا يمكن من تحقيق فكرة أو مشروع في المؤسسة التي كانت توظفه، فهو لا يعتبر الاستقلالية الهدف الاساسي لنشاطه على مستوى المؤسسة، بل يفضل النمو و التطور من جانب أخر.

3-2-المقاول المالك : هذا النوع من المقاولين يتميز بالرغبة في السلطة السابقة، و الرغبة في انشاء مؤسسة مستقلة، و كنتيجة لذلك فهم يمتلكون رغبة قوية للاستقلالية المالية و التي تدفعهم الى تحديد نمو المؤسسة من أجل الاحتفاظ بالرقابة.

3-3-المقاول التقني : هو الذي يقوم بإنشاء مؤسسة صغيرة وهذا النوع من المقاولين اكتسب الخبرة من خلال مشاكله المهنية السابقة، او النفسية وهذه هي التي أدت به الى ترك مؤسسته مكان العمل وانشاء أخرى خاصة به، للدفاع عن طموحاته وتطوير نشاطاته السابقة.

3-4-المقاول الحرفي : هذه الفئة من المقاولين لها دوافع أساسية للنجاح الاقتصادي، و استمرار نشاطاتهم الحرفية و عدم زوالها عبر الزمن، و ذلك بمواكبة التطورات التكنولوجية الجديدة و ادخالها في استعمال الموارد الاولية و انتاجها كسلعة محمية في السوق.[1]

1-فلاح الحسني: ادارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة 2006 ص58.

4-وظيفة المقاول داخل المؤسسة: يسعى المقاول داخل المؤسسة الى تحقيق التماسك والنظام والثقة التامة في انجاز المشروع، بالتعاون مع جميع العاملين من خلال فهم أفكارهم لتحريك الجماعة، وبهذا تنقسم وظيفة المقاول الى:

4-1 الوظيفة الرسمية: تتمثل في:[1]

+التخطيط: هو اعداد الاستراتيجيات والخطط المرنة الخاصة بعمل المرؤوسين والعمل على تنمية طاقاتهم وقدراتهم العلمية والعملية والإنتاجية، من أجل الوصول الى تحقيق الاهداف التي كان يسعى اليها المقاول.

+ التنظيم: وهو تنظيم عملية العمل التي تسمح للعمال بتأدية وظائفهم بأقل وقت وجهد، مقابل الانتاج. يعتبر التنظيم الاتجاه الاساسي في سير العمل المقاولاتي، من خلال تطبيق مبادئه والاعتماد على هيكل تنظيمي للمؤسسة، عن طريق تحديد وظائف الافراد العاملين في المشروع.

+ المسؤولية: على المقاول الناجح تقبل وتحمل المسؤولية في تنفيذ عمله وعمل مرؤوسيه، وأن يتمتع بالعقلانية حسب "ماكس فيبر" في المواقف التي تتحدد فيها المسؤوليات، فعليه تحديدها وتفويض أشخاص في مستوى تلك المسؤولية.[2]

+ الاتصال: تعتبر أداة فعالة في النشاط المقاولاتي، حيث تساعد المقاول على أن يقيم شبكة علاقات واتصالات مشتركة بين الفروع والمؤسسات المنافسة، في السوق لتجنب المشاكل والعراقيل وذلك من خلال عملية التنسيق بين كل الفاعلين عن طريق انجاز المشاريع بأعلى مستوى من الكفاءة والدقة.

1-محمد نبيل جامع : المتفتح في علم الاجتماع دار المطبوعات الجامعية للنشر مصر، ص 163.

2-محمد نبيل جامع : المرجع نفسه، ص 164.

-4-2 الوظيفة غير الرسمية: يرى بينيفونت كيستوف أن الوظائف الرسمية للمقاول تتمثل:

+السرعة في التنافس من خلال الابداع والابتكار للوصول الى تحقيق انتاج جديد وسوق جديدة للمنظمة.

+تعبئة المعلومات الضرورية للاستمرار، الذي يجلب له المنفعة.

+اعداد المشروع والتخطيط له وادارته لتطبيق الخطة.[1]

5- نظريات المقاول: يرى العديد من الباحثين الاقتصادين والاجتماعين أن المقاولاتية لا تنحصر في الشخص صاب رأس المال فقط، يمكن أن يكون هذا المقاول مسير أو منظم أو مبتكر لفكرة تنتظر التجسيد، كما أن هذا المقاول يتمتع بقدرة على التأقلم مع كل الظروف المحيطة به، وهذا ما يدفعه الى انشاء نشاط مهني معين، بالاعتماد على الصفات والخصائص التي يتميز بها، وهذا ما وضحه العديد من المفكرين عند طرحهم لنظريات تشرح ماهية المقاول وكيفية انشاء مؤسسات مقاولاتية.

+5-1 نظرية السمات: يعود أصل هذه النظرية الى علم النفس أين اهتم روادها بالدراسة السيكولوجية لشخصية الفرد، وحصر سمات الشخصية وتحليل عواملها من خلال سلوكهم اليومي، ونعني باسمات هي الصفات العقلية والجسمية والفطرية والاجتماعية التي يتميز بها الفرد اضافة الى الصفات المكتسبة التي يكتسبها خلال مسار حياته.

يعتر كل من غوردن ألبرت وستوجديل الاوائل في علم النفس الذين وضعوا الخطوط الاولى لدراسة هذه النظرية، قبل ان يستعملها المفكرون الاقتصاديون والاجتماعيون في دراساتهم لشخصية وصفات المقاول، التي تتمثل في الذكاء وبداهة الفهم السريع، اضافة الى الحاجة الى التفوق واثبات الذات.

1-محمد نبيل جامع: مرجع سبق ذكره، ص 167.

يرى شوبيتران على المقاول ان يتميز بسمات تتمثل في الموهبة والابداع والابتكار والقدرة على جلب ارباح طائلة من أجل بناء اقتصادي جديد، وكل هذا يكون بالمثابرة والثقة بالنفس كما قسم شوبيتر المقاول الى ثلاث انواع: –رجل أعمال /–مسير/– مالك للرأسمال المؤسسة.[1]

أما بالنسبة لمشال كروزي فالمقاول يتسم بالسلطة والاستقلالية التي يمارسها من خلال نشاطه المقاولاتي عن طريق الاختيار والعقلانية في التفكير والعمل .[2]

+5–2 النظرية السلوكية: تعتمد هذه النظرية على المقاول بأنه عنصر أساسي ونشيط في انشاء المؤسسة، بمعنى هو المصدر الذي تنطلق منه فكرة المشروع، ويؤكد أصحاب هذه النظرية على طريقة التعامل بين المقاول والعاملين على عملية الانتاج، والدور الرئيسي الذي يلعبه المقاول في مرحلة انشاء المؤسسة بتقديم شروحات وطريقة اقناع العاملين معه في المشروع، ويختلف دوره عن المدير في المؤسسة العامة لان الدور الرئيس لمنشئ المؤسسة يتمثل في عرض الشروحات الممكنة لما ستكون عليه، ومحاولة توضيح ووضع مصداقية لشكل المؤسسة المقاولة.

فظاهرة المقاولاتية لا تنحصر في انشاء المؤسسات، وانما هي كل البيئة المحيطة بها التي تسمح بالاندماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق المعارف المكتسبة في كلا الوسطين ويؤكد كروزيه على ان السلوكيات التي يقوم بها المقاول معقدة وبعيدة عما كان يتوقعه وينتظر منه ولهذا يرى أن المقاول له وجهان: –وجه هجومي من خلاله يريد المقاول توسيع نطاق حريته. –وجه دفاعي ويقضي بالمحافظة على الفعل.

1-درويش محمد أحمد: نظريات القيادة واستراتيجيات الاستحواذ على القوة، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الاولى، تاريخ النشر 2009ص 12

2-يحياوي مفيدة: انشاء المؤسسة المقاولاتية، هل هي قضية ثقافة؟ بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي بعنوان المقاولاتية، التكوين وفرص العمل جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام الملتقى 08/07/06/أفريل 2010، ص6.

من خلال هذه النظرية نستنتج ان كل مقاول يستخدم مواطن الشك فهو يستعمل استراتيجية معينة في تعامله مع باقي المقاولين، ويبرر انتهاجه لهذا السلوك بتلاعبه على باقي المنافسين وعدم كشف قواعده.

6- دور المقاول في تنمية الاقتصاد الوطني: يلعب المقاول دور مهم في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال ما يلي:[1]

+ رفع مستوى الانتاج: ويكون ذلك عن طريق تحقيق الكفاءة في اختيار واستخدام الموارد الاولية التي يجلبها المقاول من اجل تحويلها واستعمالها في انتاج مواد جديدة لرفع وتحسين مستوى الانتاج.

+توفير مناصب عمل جديدة: من خلال العمل المقاولاتي الذي يهدف الى انشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة يحرص المقاول على توفير اليد العاملة للإنجاح مشروعه في مختلف النشاطات المتوجه اليها.

+تنوع وتوفر الانتاج: من خلال الفكر المقاولاتي الذي يقدم فرصة للمقاول على الابداع والابتكار في تنوع نشاطاته من خلال تقديم سلع ومنتجات جديدة، تضيف قيمة للمجتمع من خلال الوفرة في التسويق والتوزيع وهذا لتنمية الاقتصاد وتطويره.

+ العمل على تطوير التكنولوجيا: يهدف صاحب المشروع من خلال نشاطه الى تطوير وسائل العمل المستخدمة في المؤسسة الصغيرة او المتوسطة عن طريق ابتكار تكنولوجيا جديدة، من خلال اطلاعه على مسار سير النشاط المقاولاتي في الدول المتقدمة

1-يحياوي مفيدة: مرجع سبق ذكره، ص 6.

اذ يحاول ان ينقل تلك التكنولوجيا الى مؤسسته من اجل تقيق التنمية شرط أن تكون هذه التكنولوجيا مطابقة لاحتياجاته في عملة الانتاج والخدمات أو التوزيع، كما يمكن لهذا المقاول ابتكار تكنولوجيا موازية لتلك الموجودة في الدول المتقدمة بأساليب عمل جديدة ومغايرة.

+ هيكلة المؤسسات وايجاد اسواق جديدة: يتم ذلك عن طريق اعادة صياغة شروط ومعاير سير المؤسسة، وجعلها أكثر ابتكارا في استخدام الموارد الاولية واستغلال الفرص الموجودة في السوق عن طريق الكفاءات وايجاد عملاء جدد، اضافة الى خلق طلب وعرض جديد والاستجابة للمطالب المتزايدة للمجتمع.

7- مراحل تطوير المقاول الفكرة الى مؤسسة: يبدأ العمل المقاولاتي بفكرة التي تكون مرهونة بفرصة تحقيقها على أرض الواقع، من أجل الوصول الى الربح ويجب الوقوف عندها على اساس انها نقطة انطلاق المشروع المقاولاتي، وقد فرق العديد من الاقتصادين بين الفرصة والفكرة في عدة توضيحات حيث يرى فيلون أن الفرصة متعلقة بالحاجة تظهر وقت ظهور المنتج وتسويقه، أما بالنسبة للفكرة فهي تشمل المشروع الذي يهدف المقاول الى تحقيقه.

ان اكتشاف الفرص بالنسبة للمقاول هي الخطوة الاولى والاساسية لبناء مشروع مؤسساتي مقاولاتي، لابد على المقاول أن تكون لديه أفكار واضحة للاستثمار فيها واستغلالها بفعالية، وعليه تتمثل طرق اختيار وتطوير الافكار فيما يلي:[1]

+المقاول العقلاني: ننطلق من فكرة أن العمل لا يوجد بالنسبة لنوع التنظيم الاجتماعي الذي وصل اليه المجتمع، في هذا المجال تنفرد المؤسسة المقاولاتية على خلاف المؤسسات التي سبقتها تاريخيا من حيث أنها جعلت من العمل فئة اجتماعية ذات خصائص عامة

1-علي زكاز، نصر الدين بوشيشة: الديناميكية الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، ص 23-24.

ولكي تحقق المؤسسة الخاصة أهدافها والمتمثلة أساسا في تحقيق عائد رأسمالها أو الربح، فانه تفرض عليها مجموعة من الإجراءات تبدأ من مراقبة المشروع والمواد الاولية، وننتهي بالحساب الاقتصادي، فنشاط المقاول يختلف جوهريا عن نشاط الفاعلين الاقتصادين، الاخرين في المجتمع عامة والمؤسسة المقاولاتية خاصة، لان المقاول يؤدي مهام حاسمة في النشاط الاقتصادي، وبصفة عامة يجب عليه أن يجزأ سلوكه الى مجموعة من الافعال الاستراتيجية ويحدد لكل منها الشروط المثلى لتنفيذها لكي يحقق أقصى ربح ممكن للمؤسسة عن طريق تطبيق برنامج مختار من بين عدة برامج من أجل تطبيق الفكرة وتطوير المشروع.

+حلقات النقاش: مناقشة المقاول للأفكار الجديدة مع الفاعلين في المؤسسة، بكل حرية وانفتاح بهدف الوصول الى القرارات الصحيحة متعلقة بالمنتجات الجديدة، وتحليل النتائج بطريقة عقلانية عن طريق الاجتماعات الدورية التي تكون بين صاحب المشروع والعاملين على تنفيذه، عن طريق التفتح بتقديم تلك الافكار في صورة جماعية للوصول الى نتائج جديدة.

+ أسلوب التحليل والحل الابداعي للمشاكل: يكون ذلك بالتركيز على حل المشاكل خاصة المتعلقة بالمنتج وتطويره بالإبداع والابتكار والتحفيز على ايجاد أفكار وهذا ما يجب أن يكون في سمات ومواصفات المقاول.

+ تقييم و تطوير الفكرة: يكون ذلك بالقدرة على التعرف على الفرص المهملة من قبل مقاولين أخرين، عن طريق اليقظة و الاعتماد على المعارف المسبقة التي تمكن المقاول من تقييم أفكاره وأفكار الاخرين، وتحديد المعلومات الجديدة اضافة الى شبكة العلاقات وحجمها، والتي يمكن أن تؤثر في تطوير الفكرة و المشروع المقاولاتي، الى جانب الابداع واكتشاف الفرص عن طريق الثقة في النفس والعاملين في المشروع، ودراسة الفكرة من المنظور التسويقي للمنتج والمنظور المالي للربح وتحديد مصادر التمويل من الناحية الادارية والهيكل التنظيمي للمؤسسة، وسعي المقاول الى تحويل كل الافكار الإيجابية الى مشاريع مستقبلية.[1]

1-عيسى بوزغينة: مرجع سبق ذكره، ص 63.

8- الانواع الرئيسية لاستراتيجيات المقاول:

يمكن تصنيف الاستراتيجيات التي يتبعها المقاول في سعيه لتحقيق أهداف الى:

1/8 استراتيجية الابداع: تركز هذه الاستراتيجية على التميز والتفرد في مجال العمل اذ يكتسب المقاول شهرة في مجال ما لضبط نوعية الخدمة أو المنتج وتطويره باستمرار لكسب ثقة السوق والتسويق، ويمكن القول بأن هذه الاستراتيجية هي ما يميز المنتوج ومنافسته في السوق.

2/8 استراتيجية التميز: تركز هذه الاستراتيجية على خلق ولاء من قبل المواطنين للجهة مقدمة للخدمة من خلال التجاوب مع رغباتهم، وهنا يمكن للمؤسسة المقاولاتية أن تصنع لنفسها سمعة لدى الزبائن من خلال المنتوجات المقدمة.

3/8 استراتيجية التوسع والانتشار: تعتمد هذه الاستراتيجية على التوسع المكاني بهدف الانتشار والوصول الى أكبر عدد من المستهلكين أو العملاء في أماكن تواجدهم، ولو أدى ذلك الى التقليل من الارباح أو حتى تحمل الخسائر في السنوات الاولى وذلك عن طريق فتح فروع عديدة في مختلف المناطق والمدن.

4/8 استراتيجية ضبط الكلفة: تركز هذه الاستراتيجية على ضبط النفقات وتقليل التكلفة كأساس للحصول على أكبر حصة في السوق، من أجل ضمان البقاء والربح وتوفير الموارد الاولية.

-9- العراقيل التي يوجهها المقاول: على الرغم من الايجابيات التي يجدها المقاول في المشروع المقاولاتي الا أن هناك العديد من العراقيل والسلبيات التي يوجهها في مشروعه، والتي تجعل العديد من الاشخاص يترددون في الخوض في مجال المقاولاتية ومن أهم المعوقات التي يجدها المقاول هي:

1/9 عدم استقرار الدخل والربح: انشاء مشروع مقاولاتي لا يضمن بالضرورة وفي البدايات الاولى الحصول على دخل وربح صافي وكافي، وذلك للضغوطات والالتزامات المالية المفروضة على المقاول.

2/9 المخاطرة وخسارة المشروع: ترتفع نسبة الفشل في انجاز المشروع المقاولاتي خاصة في السنوات الاولى من العمل، ولذلك وجب على المقاول أن يقوم بمجموعة من الاعتبارات التي تساعده على التعايش على الفشل كوضع أسوء، وذلك بوضع خطة بديلة لكل مشروع.

3/9 تحمل المسؤولية الكاملة وطول ساعات العمل: يتطلب نجاح المشروع المقاولاتي في بدايته العمل لساعات طويلة تمنع المقاول من الراحة والاجازة الاسبوعية، اضافة الى الشعور بالمسؤولية الكاملة اتجاه انجاح المشروع، وذلك لصعوبة ايجاد مرشدين ومتابعين له، وهذا ما يؤدي به الى تضحيات كبيرة وصبر طويل.[1]

1-محمد قاسم القريوتي: نظرية المنظمة والتنظيم، دار وائل للنشر والتوزيع الاردن، الطبعة الرابعة، ص 164-165.

الفصل الثالث: المقاولاتية وانشاء المشاريع في الجزائر

1- التطور التاريخي للمقاولاتية في الجزائر: للبحث عن أصل المقاولاتية في الجزائر يدفعنا بالضرورة الى البحث عن أصل الفئات الاجتماعية المالكة لرأس المال، وكيفية الحصول عليه حيث تشكل هذه الفئة من المقاولين صورة غير واضحة في المجتمع، وهي المالكة للصناعات الصغيرة التي أدت الى تراكم رأس المال، كما يمكن اعتبار المقاولين الاوائل في الجزائر هم الحرفيون واصحاب الورشات الصغيرة، اضافة الى تلك المصانع الصغيرة التي تركها المعمر للعمال الذين كانوا يعملون عندهم، وهذا ما أدى بهم الى التكيف مع التغيرات الجديدة للجزائر بعد الاستقلال، ولتفسير الظاهرة المقاولاتية بالجزائر في بعدها السوسيولوجي وتطورها التاريخي لابد من الولوج في دراسات واسهامات المفكرين السوسيولوجين التي لا يمكن الاستغناء عنهم، وعليه يمكن تحديد مجموعة من المقاولين الذين ظهروا في الجزائر:[1]

1/1- المقاولين فترة الاستقلال: قام جان بيفان بدراسة المقاولين في الجزائر التي كان يغلب عليها النظام الاشتراكي، المعروف بالمؤسسات العمومية التابعة للدولة، لكن مقابل ذلك كانت هناك مجموعة قليلة من المؤسسات الصغيرة الخاصة، التي كانت تضم مجموعة من المقاولين متمثلين في فئات اجتماعية متنوعة تتمثل في:

* **فئة التجار**: تتكون هذه الفئة من التجار الذين ساعدتهم ظروف رب التحرير على البروز، وتعتبر هذه الفئة البرجوازية التي كانت موجودة ابان الاستعمار، والتي كانت موجودة على الحدود الجنوبية والجنوب الشرقي مع الحدود التونسية، وأصول هذه الفئة تنحدر من

1-عيسى مرازقة: القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية التسيير والاقتصاد، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2006-2007 ص 14 –19

العائلات الكبيرة والعريقة، وكان يرتكز نشاط هذه الفئة في التصدير والاستيراد معتمدين في تبادلاتهم على الحبوب والتمور، والمواد الغذائية ذات الصنع الفرنسي وبالتالي استطاعوا تكوين راس مالهم من خلال تلك التجارة، ولم تكن لديهم ثروة في العقار كون أنهم لم يولوا لهذا الجانب اهمية وذلك لعدم تعاملهم سياسيا مع الاستعمار الفرنسي ولعدم استقرارهم وطبيعة حياتهم المعروفة بالترحال لأنهم تجار أكثر منهم صناعين، وكانوا يهتمون بفتح المحلات التجارية للحصول على أرباح سريعة.

***فئة العمال:** تتكون هذه الفئة من العمال الذين اكتسبوا المهنة والخبرة من المعمر وهم مؤهلين للقيام بصناعة بفضل ما تعلموه من مصانع المعمر، وهذا ما ساعدهم على شراء ورشات المعمر بعد الاستقلال وتمثلت مشروعات المقاولاتية في فترة ما بعد الاستقلال في الخياطة و صناعة الاحذية، و بالنسبة ل"جان بينف" فان هذه الفئة متكونة من اطارات قدامي التسيير الذاتي وأعضاء قدامى جيش التحرير، ومستخدمي القطاع العمومي و هم منحدرين من عائلات فقيرة فلاحية ذات مستوى تعليمي محدود، هذه الفئة هي التي قامت بجمع رأس المال و انشاء مؤسسات خاصة بهم.[1]

***فئة المقاولين الجدد:** تتكون هذه الفئة من المحترفين في المجال الصناعي والخدماتي وهي متكونة من فئة الشباب الذين لديهم تكوين عالي ومتخصصين في مجالات محدد، وهذا

ما يسمح لهم بوضع قاعدة جديدة للاستثمار في القطاع الخاص الذي ظهر في نهاية السبعينات وبعد الازمة الاقتصادية الاولى التي مست الجزائر، ودخولها في نظام الاقتصاد

1-عيسى مرازقة: مرجع سابق ص20.

الحر أو ما يسمى باقتصاد السوق، ويمكن أن نجد في هذه الفئة مقاولين لا يسيرون مؤسساتهم بصفة مباشرة لأنهم يهتمون بأعمال أخرى تتمثل في الاستيراد والتصدير، وانشاء علاقات خارجية مع شركات أجنبية ويولون مهمة التسيير الى تقنين سامين أو اطارات أجنبية.

2/1- المقاولين فترة التسعينات: عرفت الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات تحولات اقتصادية هامة تمثلت في انهيار أسعار البترول ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية فرضت عليها الانتقال من الاشتراكية الى اقتصاد السوق الذي فرض عليها عدة تحولات في مجالات متعددة أدت الى ظهور فئة من المقاولين تمثلوا في:

* **فئة المقاولين المهاجرين:** هم فئة من الشباب الذين هاجروا الى الخارج من أجل جمع الاموال واستثمارها في مشاريع مقاولاتية في البلد الام، التي سمحت لهذه الفئة بالاستثمار في القطاع الخاص والمشاركة في الحياة الاجتماعية وايجاد الحلول للصعوبات التي يوجهونها في اعمالهم وتتميز هذه الفئة من المقاولين بالمغامرة والمخاطرة.

* **فئة المقاولين بالوراثة:** تقوم هذه الفئة من المقاولين بتسيير مؤسسات قديمة تخص العائلة ورثوها عن أباءهم وتتميز هذه الفئة من المقاولين بالتسيير العقلاني للمؤسسة وذلك بحكم التكوين والتأهيل الجيد، ويكون توظيفهم للعمال انطلاقا من الكفاءة وذلك لسعيهم الى الحفاظ على تلك المؤسسة وتغير مستوى الانتاج الذي يتمشى ومتطلبات السوق.[1]

كما يهدف هذا المقاول الى الاحتفاظ وتطوير العمل بحكم التجارب الطويلة في مجال عملهم، فالخبرة التي يحصلون عليها والعلاقات التي يكونونها تسمح بمعرفة السوق ومتطلباته.

1- عيسى مرازقة: مرجع سابق ص29-32.

2- المقاولاتية من منظور علماء الاجتماع الجزائر: حاول العديد من الباحثين في المجال السوسيو اقتصادي من تفسير ظاهرة المقاولاتية بالجزائر انطلاقا من تطورها التاريخي الذي كان بعد الاستقلال واعتمدوا في ذلك على تحليل فكرة العمل المقاولاتي عند أفراد المجتمع معتمدين في ذلك على الخلفية التاريخية والنفسية والعقلية للفرد الجزائري.

*1/2 دراسة بيار بورديو للمقاولاتية: وضح بورديو من خلال شرحه للفعل المقاولاتي في الجزائر التي كانت له فيها دراسات كبرى حول النمط الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع إضافة الى دراسته له اثناء وبعد فترة الاستعمار، وهنا وضح ان المقاول او ما سمي بالرجل الاقتصادي ظهر في الفترة الكولونيالية، بسبب غياب المؤسسات الاقتصادية ومن اجل تلبية الحاجة الاقتصادية، وذهب الى التأكيد بعد دراسات قام بها عن هذا المجتمع الى ان التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري لم نتيجة للتطور الذاتي بل هو تغير مفروض من المستعمر بحكم الفترة الاستعمارية التي عاشها الافراد وهي التي فرضت عليهم تغير كثير من السلوكيات والمواقف من اجل تطوير الحقل المقاولاتي الذي حدد فيه الباحث شرطين للعمل المقاولاتي، وهما القدرة على القيادة والكفاءة وكما نعلم ان المستعمر كان يتعمد على ترك الفرد الجزائري دون تعليم ولا كفاءة كي لا يتمكن من العمل.

من خلال تحليله للمجتمع القبائلي ونشاطهم الاقتصاد وجد ان المقاولاتية بالنسبة لهم تتجسد في تلك النشاطات الاقتصادية العائلية، المتمثلة في كثير من الحرف التقليدية وهذه المؤسسات أو الورشات يحكما تنظيم عائلي كما انها تكون وراثية فيما بينهم، لدى اهتم بيار بوردو في كتابه " العمل والعمال الجزائريين " على المقاول الجزائري.[1]

1-إسحاق رحماني، جاب الله الطيب: سوسيولوجية المقاولة في الجزائر من المداخل الكبرى الى الدراسات المعاصرة، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 1، عدد 3 السنة 2014، ص 112.

*2/2 دراسة جيلالي اليابس ومحمد بوخبزة للمقاولاتية: اهتم كل من الأستاذ جيلالي ومحمد بوخبزة بتسليط الضوء على ذلك الفرد الجزائري المقاول الذي ظهر بعد فترة الخمسينات الى غاية أواخر الثمانينات حيث كان يتميز هذا المقاول بالتحكم في الثروات الاقتصادية التي تركها المستعمر وتحتاج الى يد عاملة ذات خبرة، لدى كان يتوجب عليه النهوض بالعجلة الاقتصادية لتنمية المجتمع وإعادة بنائه من جديد بعد مرور أكثر من قرن من الاستعمار والاستدمار الكامل لثروات البلاد، لدى حاولت الدولة بعد الاستقلال بتقديم كافة التسهيلات للقطاع الخاص والاقتصادي من أجل إعادة انتاج نفسه والنهوض بالقطاع المقاولاتي الذي كان حكرا للطبقة البرجوازية في الجزائر التي تمتلك التجارة وورشات الحرف والاعمال الحرة، وحسب الأستاذ جيلالي اليابس المقاول في الجزائر هو الذي يستطيع المزج بين ما هو حديث وتقليدي.1

*3/2 الدراسات الحديثة للمقاولين في الجزائر: اهتم العديد من الباحثين في علم الاجتماع الحديث بدراسة الفعل المقاولاتي والذي ظهر في صورته الجديدة، تتمثل في المؤسسات المصغرة والمتوسطة مع توفير الكثير من المحفزات لإنشائها والتي جاءت في مجموعة من القوانين المالية المتمثل في القروض والضمانات الجديدة المقدمة من الدولة، كل هذا من أجل الخروج من البيروقراطية وتعميم المقاولاتية في الجزائر، بعدما كانت حكر لطبقة معينة تمثلت تلك الطبقة البرجوازية وبعض هذه الافراد تأتي من الطبقة العاملة أو المهاجرة التي أرادت استثمار أموالها في الجزائر.

1-إسحاق رحماني، جاب الله الطيب: سوسيولوجية المقاولة في الجزائر من المداخل الكبرى الى الدراسات المعاصرة ص 130.

وفي هذا المجال يوضح الأستاذ عبد اللطيف بن أشنهو" أن بعض افراد الطبقة البرجوازية في الجزائر أتت مباشرة من الطبقة العاملة نفسها أو المهاجرة ومن بعض أجزاء الشرائح المتوسطة التي كان أفرادها مأجورين قديما وتركوا القطاع العام ليعملوا في القطاع التجاري وهذا ما سمي بالبرجوازية الصغيرة"1، التي تملك وسائل الإنتاج الفكري أو المادي، وتقوم ببيعه على أساس سلع وخدمات وهذا ما أثر على نمو القاعدة الاقتصادية وأصبحت هذه الطبقة في توسع دائم اقتصاديا وحتى السيطرة السياسية عن طريق أخذ مناصب في الدولة، وأكد العديد من الباحثين الاقتصادين في الجزائر الى أن التركيبة الحديثة للمقاولين هي انصهار بين الفاعلين الاجتماعيين، أي بين رؤساء المؤسسات المقاولة والعاملين فيها بهدف السير الحسن للمشروع وفق تقاليد المجتمع والسوق وهذا ما يؤدي الى تحسين النظرة الى المدير أو صاحب المشروع والكثير منم من يقوم بتوظيف أفراد من عائلته أو عشيرته أو المنطقة التي يعيش فيها، وهذا ما يجعلهم متفاهمين فيما بينهم كفاعلين اجتماعين واقتصاديين يمارسون نشاطاتهم في شبكة من العلاقات الاجتماعية والإنسانية.

3- ماهية المشاريع المقاولاتية في الجزائر: عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمام كبير وذلك لأهمية دورها الاقتصادي في دول العالم عامة والجزائر بصفة خاصة، وذلك لتنوع أنشطتها واختلاف فروعها، حيث استند المشرع الجزائري في تعريف المشاريع على القانون التوجيهي رقم18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد مرجعا لكل برامج المساعدة والدعم لهذا النوع من المؤسسات2.وهذا ما يسهل في تعريفنا للمؤسسة التي تلعب دورا مهما في جميع المستويات وفي كل دول

1-عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط بين 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص46.

2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، تاريخ الاصدار12 ديسمبر 2001.

العالم على اختلاف تقدمها التكنولوجي، وتباين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتمد على معاير كمية ونوعية تتمثل في:

* 1/3المعايير الكمية:

+عدد العمال: من أهم المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لسهولته من حيث القياس وجمع البيانات والمقارنة، غير أنه يواجه مشكلة تفاوته بين دول العالم لعدم أخذه بعين الاعتبار مستوى التقدم التكنولوجي، المستخدم في عملية الانتاج والذي ينجر عنه تصنيف المؤسسة على أنها صغيرة أو متوسطة تبعا لعدد عمالها في حين أنها تتميز بكثافة رأس مالها ويتجلى ذلك في المشاريع التي تستثمر مبالغ ضخمة وتكنولوجيا معقدة لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة، وذلك لا يعني أن يتم تصنيفها كمؤسسة صغيرة أو متوسطة فقط.

+ رأس مال المستثمر: يعتبر معيار أساسي في تصنيف المؤسسة من صغيرة ومتوسطة لكن هذا المعيار ليس ثابت في كل الاحوال لأن المؤسسة يمكن أن تكون ذات رأسمال تكنولوجي لا يحتاج الى ثروة مالية بقدر ما يحتاج الى تكنولوجيا متقدمة.

+ حجم الانتاج: يتمثل هذا المعيار في المبيعات وحجم الانتاج الذي يظهر الصورة الحقيقية للمؤسسة في محيطها الاقتصادي والتنافسي الذي يحقق نجاح المشروع المقاولاتي.

*2/3 المعايير النوعية: تسهل عملية تنظيم نشاط المؤسسة وتظم مجموعة تتمثل في:

+ المعيار القانوني: يعتمد على الطبيعة القانونية للإنشاء المؤسسة وحجم رأي مالها، ويشمل هذا كل المشاريع والشركات العائلية والتضامنية والمهن الصغيرة والحرفية والورشات والمحلات وغيرها من المشاريع المقاولاتية، حيث يضبط هذا المعيار شروط قيام المؤسسة وزوالها.[1]

1-فؤاد نجيب الشيخ، يحي ملهم، وجدان محمد العكاليك: مرجع سابق ص 504-505.

+ معيار التنظيم: يجمع هذا المعيار بين شرطين لتكوين المؤسسة يتمثل في الملكية وادارتها، ومدى اتساع نطاق العمل حيث نجد في غالب المؤسسة الصغيرة أن الملكية والادارة تعود لشخص واحد صاحب المشروع هو الذي يقوم باتخاذ القرارات.

+ معيار التكنولوجيا: نعني به استخدام أساليب الانتاج الحديثة هذا ما يجعلها تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- كيفية انشاء المؤسسات المقاولاتية: تعرف المؤسسة عامة على أنها مجموعة من الافراد يعملون على تحويل مدخلات الى مخرجات، أو كونها منظمة تنسق بين رأس المال والكفاءات الأخرى ويتمثل هدفها في تحقيق أكبر عائد ممكن من رأس المال المستثمر، تدار في أغلب الأحيان من قبل فريق اداري يمتلك درجة معينة من الاستقلالية في تحديد استراتيجيتها، وتنسيق نشاطاتها المتمثلة في تقديم سلع وخدمات في بيئة محددة.[1]

ومن خلال هذا التعريف جملة من الخصائص حول كيفية انشاء المؤسسة تتمثل في:

-مالكو عوامل الإنتاج المادية والمكونات البشرية هم أفراد مستخدمين لهم كفاءات فنية وإدارية.

-الهدف الرئيس من انشاء هذه المؤسسات تحقيق أكبر عائد ممكن من الأرباح التي ترضي العامل وصاحب المؤسسة.

-تفويض صاحب رأس المال لفريق اداري مسؤول على تنفيذ القرارات وتسيير إدارة المؤسسة تحت اشرافه وهذا من أجل تحقيق الانسجام والعقلانية داخل المؤسسة.

1-الفضيل رتيمي: المنظمة الصناعية بين التنشئة والعقلانية، الدراسة النظرية، الجزء الأول، الطبعة الأولى 1430ه-2009م، دار النشر بن مرابط، ص 137-138.

-1/4 المؤسسة حسب الحجم: يقوم هذا التصنيف على فرضية ان الحجم يؤثر على طبيعة التنظيم ونمط العلاقات الداخلية بين الإدارات، ومنه فالمؤسسات ذات الحجم المتماثل يسود بها سلوك تنظيمي متماثل، ولتصنيف المؤسسات حسب الحجم يمكن الاعتماد على جملة من المتغيرات، تتمثل في[1]:

+عوامل الإنتاج، حجم رأس المال، عدد العمال، وهو الأكثر استعمالا في تصنيف المؤسسات.

+المردودية أي حجم المحقق والقيمة المضافة.

+حجم النشاط، ويستدل عنه بحجم رقم الاعمال.

-2/4 انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[2] المؤسسات الصغيرة حسب علماء الاقتصاد هي التي لا يزيد عدد أفرادها عن 10 يتولى فرد واحد منها ادارتها، وهو المالك لرأس المال او صاحب المشروع، ونجد عادة هذا النوع من المؤسسات في القطاع الحرفي والزراعي، وأيضا قطاع التجارة الصغيرة وتخضع هذه المؤسسة لمحيطها الخارجي المباشر أي وجودها واستمراريتها مرهون بمدى قدرتها على الاستجابة الى متطلبات السوق، وقد جاء الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات مع بداية 1990بالجزائر من خلال اهتمام الدولة بإنشاء هذه المؤسسات الناشئة التي هي في غالبيتها مؤسسات عائلية أو أسرية.

1-علي الشرقاوي: وظائف منشأة الاعمال، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1997، ص 71-73.

2-الفضيل الرتيمي: مرجع سبق ذكره، 143-145.

- أما المؤسسات المتوسطة في التي تضم بين 10 و500 فرد وهي تتميز بعدم الفصل بين الملكية والتسيير وغالبا ما تكون هذه المؤسسة عائلية أي هم المالكون لرأس المال والمالكون للتسيير والتصرف، وتتميز هذه المؤسسات بخاصية عدم الفصل بين الملكية والتسيير لان
- هذا النوع منها يكون ذات صبغة عائلية حيث يكون التسيير والتصرف مركزي، وكل القضايا مهما كانت لابد أن تمر على المالكين مباشرة.
- 3/4- خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ/ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

- المرونة والتكيف السريع مع الظروف والتحولات من أجل احداث التوازن في العملية التنموية.
- سهولة اختيار النشاط من خلال تطبيق فكرة المشروع التي يحملها المقاول ويسهر على انجاحها بامكانيات محدودة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى
- ملكية الإدارة تعود الى صاحب المشروع، المقاول الذي يتولى القيام بكل المهام والعمليات وفي الغالب تكون هذه المؤسسات أسرية لذلك تتميز بالمرونة في تاسيسها.
- تعتمد المؤسسات المصغرة في الجزائر على المهن التالية: الزراعة، الصناعة التقليدية انشاء المطاعم أو وكالات السياحة والاسفار.

ب/ أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تأخذ المؤسسة شكلها من خلال النشاط الاقتصادي الذي تقوم به او يقوم المقاول بتجسيده على ارض الواقع وينقسم شكل المؤسسة على حسب طبيعة المنتجات والتوجه والقطاعات التي تنتمي اليها:

1- أحمد عارف العساف، واخرون: الأصول العلمية والعملية لادارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012 ص42.

أ/ المؤسسات حسب طبيعة المنتجات: نجد في هذا الشكل من المؤسسة تلك التي تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية مثل المواد الغذائية والنسيج والجلود وهذا النوع من المؤسسة يعتمد على تكنولوجيا بسيطة ويد عاملة كثيرة، اما بالنسبة للمؤسسات المنتجة للسلع الوسيطة، فهي التي تقوم بإنتاج قطاعات الغيار والعتاد الفلاح وغيرها من المنتجات الثقيلة، إضافة الى المؤسسة المنتجة للسلع التجهيزية والتي تتطلب كثافة عمالية ذات كفاءة إضافة الى رأس مال واسع لهذا مجال انتاجها ضيق مقارنة بالشكلين السابقين1.

4/4- الهدف من انشاء المؤسسات المتوسطة والمصغرة: تقوم هذه المؤسسات على أساس تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية التي تسمح ب:

-توفير مناصب شغل من اجل القضاء على البطالة

-تنوج الإنتاج وتحسين القطاع الاقتصادي لإشباع حاجيات المستهلكين.

-التقليل من البطالة من خلال الادماج الاجتماعي للشباب في سوق الشغل وهذا ما يحد من مخاطر التسيب والانحراف وغيرها من الآفات الاجتماعية.

-القضاء على النشاطات غير الرسمية من خلال استغلال افكار المقاولين وتطويرها في شكل مؤسسات عن طريق التأطير الجهات المختصة2.

1- نصردين بن نذير: دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011-2012، ص28-29

2- محمد وهاب: واقع المؤسسة المصغرة في الجزائر في ظل إصرار القطاع غير الرسمي وحتمية الابداع والابتكار، مجلة الابتكار والتسويق، العدد3 2016

5/4- أهمية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرف العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة في العقد الاخر من القرن الماضي تغيرات وتحولات في الأنظمة الاقتصادية وذلك بالاتباع النظام الجديد الذي أصبح العالم يعيش فيه، للتأقلم مع التكنولوجيا الحديثة التي حاولت التطوير من الأنظمة الاقتصادية بما يتماشى مع ذوق المستهلك الذي أصبح يعيش في سوق اقتصادي واجتماعي تنامت فيه ظاهرة العولمة وأخذت مكانتها في المجتمع.

هذا ما دفع بالدولة الى الاهتمام بكل ما هو بديل للمؤسسات الكبرى والصناعات المصنعة، وذلك بتشجيع الشباب المقاول الى الابداع والابتكار من أجل إقامة مؤسسات مصغرة أو متوسطة بتفعيل مشاريعهم فيها وتجسيدها على أرض الواقع لتحقيق الأهداف التنموية التي تعود على الاقتصاد الوطني، وتظهر أهمية هذه المؤسسات في المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي ويمكن ايجاز ذلك في النقاط التالية:

أ/ الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تحريك العجلة الاقتصادية على مستوى جميع دول العالم الاتي انتهجت هذا الأسلوب في اقتصادها والجزائر كانت من الدول الغربية والعربية التي دخلت هذا المجال من خلال تجسيد وتشجيع الشباب بتمويل المشاريع التي تكون لها أهمية على الاقتصاد الوطني وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

* احداث تكامل وتشابك في القطاع الاقتصادي وذلك من خلال التعاون تقسيم الجهد والطاقة على المؤسسات الكبرى من خلال توفير الاحتياجات من موردين ويد عاملة إضافة الى التكامل الذي تقوم به هذه المؤسسات من خلال التسويق والاشهار لمبيعاتها.

*الحد من الهجرة الداخلية من خلال تسهيل عملية انشاء مؤسسات مصغرة او متوسطة في المناطقة الداخلية والنائية وهذا ما يحقق التوازن الجغرافي ويضمن التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني.

*تساعد في التقليل من الواردات والتوجه الى الاستثمار الداخلي، كما تساهم في تحسين المدفوعات وتعبئة الادخار عن طريق دعم المنتوج الوطني والمساعدة على التسويق لحماية المنتج من المنافسة الدولية.

ب/ الأهمية الاجتماعية للمؤسسات المصغرة والمتوسطة: تساهم هذه المؤسسات وبشكل فعال في ضمان الاستقرار الاجتماعي مساهمة الدولة في التسهيل في الإجراءات لإنشاء هذه المؤسسات على كافة ربوع الوطن، وهذا ما يساعد على التخفيف من حدة البطالة عن طريق توفير مناصب عمل لإنجاح المشروع المقاولاتي، وهذا ما يساعد في الاستقرار المادي والنفسي للفرد داخل المجتمع ومقابل هذا هو الحد من الآفات الاجتماعية والهجرة غير الشرعية، كما تساهم هذه المؤسسات أيضا في الحفاظ على التراث المادي من خلال المحافظة على الاعمال الحرفية، الان الكثير من هذه المؤسسات وخصوصا في المناطق الداخلية التي تعتمد على الصناعات التقليدية والتي تستقطب المرأة بشكل كبير، وتساهم في الحفاظ على الهوية الوطنية من خلال تسويق وتصدير هذه المنتجات.

6/4- العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: على الرغم من انشاء وكالات من قبل الدولة مرافقة ومدعمة لإنشاء هذه المؤسسات، وعلى الرغم من أهميتها في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، الا أنها تواجه جملة من المشاكل قد تعوق مسار هذا المشروع وتؤدي به الى الفشل في الكثير من الأحيان أو التخلي عنه ودخول في مشاكل أخرى مع هذه الوكالات المرافقة ومن جملت هذه المعوقات التي تصادفها هذه المؤسسات نجد:

+ غياب التكوين والتأطير القانوني للمستثمر في هذه المشاريع إضافة الى عدم اندماج الوكالات او السلطات في تحسين ومراقبة المشاريع.

+غياب الروح والثقافة المقاولاتية عند المستثمر الذي يرى في المشروع انه ربح للأموال.

+ صعوبة التموين وصعوبة الحصول على القرض البكي وذلك للمبالغة في الضمانات المطلوبة والمفروضة من البنك على المستثمر.

+المنافسة التي تعتبر أكبر مشكل واجهه صاحب المؤسسة التي تكون من خلال تلك الواردات والمشاريع الكبرى

+ارتفاع أسعار المواد الأولية غير المدعمة من طرف الدولة، مما يؤدي الى ارتفاع كلفة الإنتاج وهذا ما يفرض على صاحب المؤسسة الى رفع أسعار المنتج في السوق.

5- الوكالات المرافقة للمشاريع المقاولاتية في الجزائر: اتبعت الجزائر ومند دخولها الى اقتصاد السوق استراتيجيات لدعم المشاريع الاستثمارية ذات الحجم الصغير والمتوسطة، وذلك بإنشاء أجهزة حكومية تقوم بمرافقة هذه المؤسسات في جميع المراحل من أجل الاستمرار والمراقبة والنمو، ولهذا من الضروري معرفة معنى المرافقة المقاولاتية والتي نعني بها مجموعة من الخدمات تقدمها هيئات مختص تعينها الجهات الحكومية، الهدف منه مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية انشاء المؤسسات حيث تعتبر هذه المرحلة جد حساسة في حياة المشروع لأنها تحتاج الكثير من الخبرات والدعم لإنجاح العملية من خلال التدريب والتوجيه الذي يسمح بمساعدة المقاولين الشباب على مواجهة كل أنواع التغيرات والصعوبات التي يمكن ايجادها على أرض الواقع، إضافة الى التكوين والاستشارة التي تكون من الهيئات الداعم والمرافقة للمشروع منذ بداية تجسيد الفكرة وتحويلها الى مؤسسة وذلك بتلبية كل احتياجات الازمة لإنشاء هذه المؤسسة وتحسين المردودية وتنويع المنتج كل هذا من أجل تشجيع المبادرات الفردية للشباب والتحفيز على العمل الحر لتطوير وترقية العمل المقاولاتي في الجزائر.

من أجل إنجاح وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الحكومة بإنشاء هيئات ووكالات مختصة في دعم ومرافقة هذه المؤسسات نذكر منه:

-1/5 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشئت سنة 2001 وقد عوضت وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI والتي كانت موجهة للمشاريع الاستثمارية الأكثر من 135000 دولار والتي أنشأت سنة 1993 الى غاية 2001 مهمتها:

- تقديم التسهيلات للمستثمرين.

- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار، وتشكيل مجموعة من الخبراء لمعالجة المسائل المرتبطة بالاستثمار.

-الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل في انجاز المشاريع.1

-2/5 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ : أنشأت بموجب المرسوم رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 الموافق ل 2003/09/06، مهمتها دعم وتمويل المؤسسات المصغرة الموجهة الى المقاولين الشباب في سن 19 الى 40 سنة بمبلغ استثمار يصل الى 10 ملايين دينار جزائري، لتشجيعهم:

+تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للحصول على الإعانات وتخفيض نسب الفوائد التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

1- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخ في 2001/12/12. ص

+ تقديم الاستشارة فيما يتعلق بالتركيب المالي ورصد القروض

+إقامة وتسهيل العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل انجاز المشروع.[1]

3/5- الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM : تم انشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ بتاريخ 2004/01/22 لتسير جهاز القرض المصغر الذي يمنح لفئات المواطنين دون دخل او ذوي الدخل الضعيف، وقد مس هذا المرسوم شريحة لابأس بها من السكان الهدف منه ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش عن طريق الدعم الذي تقدمه الدولة، من أجل انشاء مشاريع مصغرة للاعتماد على النفس والمبادرة الذاتية وغرس روح المقاولاتية، والغرض من هذا القرض المصغر توفير خدمات مالية تتماشي واحتياجات المواطن البسيط، وتهتم هذه الوكالة بعدة خدمات تتمثل في:

+انشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز ومرافقتهم ودعمهم من خلال تقديم الاستشارة وعمليات التحسيسية.

+منح قروض دون مكافأة إذا فاقت كلفة المشروع 100000 دج يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي.[2]

4/5- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAG : أنشأ هذا الجهاز في الأساس للتكفل بالاشخاص المسرحين من القطاع العمومي لمكافحة البطالة وجاء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 1994/07/06 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تحت وصاية وزارة التشغيل، الغرض منه تعويض المسرحين من المؤسسات

1- المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 54 المؤرخ في 2003/09/10 ص 06.
2- المرسوم التنفيذي رقم 01-04 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 03 المؤرخ في 2004/01/03، ص 07

العمومية الاقتصادية، وجاء المرسوم التنفيذي المتمم رقم 01-04 المؤرخ في 2004/01/03 والذي يقضي بإمكانية مساهمة الصندوق في تمويل احداث نشاطات، وقد خصص هذا الجهاز لفئة البطالين البالغين من العمر 35-50 سنة.[1]

-5/5 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 والذي وضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مهامه:

+دراسة المشاريع والضمانات المطلوبة

+ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح صندوق الضمان

+اعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية

-6/5 الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME: مهمة هذه الوكالة اعداد برنامج وطني لتأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بميزانية قدرت ب 386 مليار دينار.

-7/5 صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI: أنشأ من أجل تقديم دعم أكبر للمؤسسات ووظيفته الأساسية تسهيل الحصول على القروض البنكية وتغطية خطر عدم سداد القروض الممنوحة لتمويل استثمارات المؤسسات.

1- المرسوم التنفيذي رقم 01-04 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 03 المؤرخ في 2004/01/03، ص 05

-8/5 صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة FGMMC: جاء هذا الصندوق لدعم المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 2004/01/22 وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية حيث يضمن هذا الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للمنخرطين فيها والذين تلقوا اشعارات بالإعانات، كما يغطي هذا الصندوق باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالبنك في حدود 85% ويتعين على المستفيدين إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق.1

كما استحدث هذه الوكالات المرافقة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لجان لدعم وترقية الاستثمارات إضافة الى المشاتل، والمجلس الوطني لترقية المقاولة والذي جاء لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية، كما هناك وكالات أخرى خاصة بالعقار الصناعي وغرفة التجارة والصناعة.

كل هذه الوكالات جاءت بمراسيم تنفيذية لتمويل وكذا مساعدة وتنشيط انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومد يد الدعم للشباب الراغب في انجاز المشاريع والاستثمارات الحرة كل هذا لإنعاش ورفع الاقتصاد الوطني تزامنا مع التطور التكنولوجي الذي يعيشه العالم والجزائر وإظهار الطاقات الإبداعية للعمل.

1- المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المتضمن احداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانون الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد06 المؤرخ في 2004/01/22، ص 15.

المقدمة:

قبل الحديث عن المقاولاتية يجب التطرق الى التغيرات والتحولات الاقتصادية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة والتي فرضت على الجزائر ان يكون اقتصادها جزء من هذه التغيرات في ظل الانفتاح على السوق العالمي والدخول في المنافسة، وهذا ما فرض على الجزائر على غرار دول العالم الخوض في المجال المقاولاتي، والحديث عنه كان في جميع التخصصات منها الاقتصادية والسياسية وأيضا الاجتماعية والإنسانية التي اعتبرت الفعل المقاولاتي فعل اجتماعي يهتم بالسمات الشخصية والنفسية والاجتماعية للمقاول.

تناولنا في بحثنا هذا موضوع المقاولاتية كظاهرة اجتماعية تهتم بمعيشة وحاجة الفرد الى اغتنام الفرص لتطوير ذاته بإنشاء مؤسسات من أجل الربح والفائدة بالدرجة الأولى وكبديل عن التشغيل الذي كان حكر لمؤسسات العمومية التي عانة الازمات والافلاس الذي أدى الى خروج العديد من عمالها الى عالم البطالة.

من أجل ترقية وتطوير النظام المقاولاتي قامت الجزائر بإصدار جملة من الإجراءات والتشريعات أعطت مهمتها الى وكالات وصناديق الدعم المرافقة للمشاريع المقاولاتية.

تهدف هذه المطبوعة الموجهة الى طلبة السنة الثانية ماستر بكل تخصصاتهم في العلوم الاجتماعية الى تعريف الطالب بمفهوم المقاولاتية، وثقافة المقاولاتية وكذا مخاطرها والوكالات المرافقة والداعمة للمشاريع المقاولاتية.

الأهداف التعليمية لمادة المقاولاتية:

-وضع سياسة ومنهجية قادرة على تتبع المشاريع في إدارة المعلومات والتوثيق

-القدرة على تتبع أهم المسارات ترقية الاعمال ومشاريع على مستوى وحدات المعلومات

-مقياس المقاولاتية يهدف الى إتيان الطالب بتفكير في الطريقة اين يكون هو في وجوب تأسيس مشروع حياة خاص به

محتوى المادة:

-أهمية المشاريع في نظم المعلومات

-مبادئ انجاز مشاريع أنظمة المعلومات

-مراحل انجاز المشاريع

-متابعة مشاريع أنظمة المعلومات

الخاتمة:

بعد كل التغيرات التي شهدها العالم في المجال الاقتصادي والتكنولوجي وأصبع العالم عبارة عن قرية صغيرة، فان واقع المقاولاتية كظاهرة اجتماعية مازالت تحتاج الكثير من الدراسات خصوصا السيسيولوجية اعتمادا على مختلف الجوانب العلمية لتفسير هذه الظاهرة، بكل أبعادها النفسية والاقتصادية العلمية والاجتماعية كل هذا في غياب نظريات متكاملة عن هذه الظاهرة.

وقد تم تقديم من خلال هذه المطبوعة أهم النظريات المتعلقة بالمقاولاتية وبالمقاول وكذا المار التاريخي لتطور الفعل المقاولاتي في الجزائر إضافة الى انشاء المشاريع والهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولجان الدعم لهذه المشاريع.